

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9822

الخميس، 19 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 13/30

نيويورك

الرئيس	السيد بلينكن	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد تشو
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيد غوربر
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغس - بيركيت
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد بامبيسا
	اليابان	السيد يامازاكي

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مباشرة

الرجاء إعادة التدوير



24-41025 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 13/35.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. يؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

ووفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الإمارات العربية المتحدة وتركيا والسودان ومصر إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ السيدة شاينا لويس، كبيرة المستشارين وأخصائيات شؤون السودان في مؤسسة منع وإنهاء الفظائع الجماعية؛ والسيد سعد بحر الدين سلطان دار المساليت.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ووسورنو.

السيدة ووسورنو (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن ألقى هذا البيان بالنيابة عن السيد توم فليتشير، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، الموجود في الخارج حالياً ويعتذر لعدم قدرته على الاتصال.

تدور رحى الحرب في السودان منذ أكثر من 20 شهراً، ولا تزال الخسائر البشرية المروعة مستمرة. تتصاعد المخاوف والأعمال العدائية في المناطق المأهولة بالسكان وتنتشر في ظل تجاهل واضح للقانون الدولي الإنساني - حيث يُقتل ويصاب المدنيون بأعداد لا تُحتمل، ويطارد خطر المجاعة الملايين في أكبر أزمة جوع في العالم، وينتشر العنف الجنسي، وأصبحت مرافق التعليم والرعاية الصحية في حالة

خراب. ومع انتشار الكوليرا وغيرها من الأمراض، باتت مساحات شاسعة من البلد محرومة من وسائل اتصال سلكية ولاسلكية يعول عليها. وتواصل العائلات الفرار، مع نزوح أكثر من 12 مليون شخص، أي حوالي ربع السكان، منذ نيسان/أبريل، في حين التمس 3,2 ملايين شخص الأمان في مناطق هشة بالفعل في البلدان المجاورة. وفي الوقت نفسه، لا يزال حجم المساعدات الإنسانية التي تصل إلى المحتاجين لا يمثل سوى نزر يسير مما هو مطلوب.

إنها أزمة ذات حجم مذهل وقسوة هائلة - أزمة تتطلب اهتماماً مستمراً وعاجلاً. ولهذا السبب قام وكيل الأمين العام فليتشير بزيارة السودان وتشاد خلال رحلته الأولى كمنسق للإغاثة في حالات الطوارئ. وقد أجرى مناقشات مكثفة مع السلطات السودانية حول ضرورة تعزيز الاستجابة الإنسانية وحماية المدنيين خلال الأعمال العدائية وإنهاء استخدام العنف الجنسي كأداة من أدوات الحرب. وخلال تلك المناقشات، كان هناك اتفاق على أهمية زيادة الوجود الإنساني في الميدان في مواقع رئيسية، بما في ذلك زالنجي بوصفها قاعدة للعمليات في جميع أنحاء دارفور، وعلى ضرورة توفير إمكانية الوصول عبر خطوط التماس بشكل أكثر استدامة وقابلية للتنبؤ. وأعلن رئيس مجلس السيادة الانتقالي، فور اجتماعه مع وكيل الأمين العام فليتشير، أن المنظمات الإنسانية ستتمكن من إنشاء مراكز وتسيير رحلات جوية منتظمة إلى ولايات النيل الأزرق وشمال كردفان وجنوب كردفان. كما أعلن عن زيادة الدعم لتتقل العاملين في المجال الإنساني. ويقود المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في السودان الجهود المبذولة للبناء على هذا التقدم بشكل عاجل.

وخلال الزيارة، استمع وكيل الأمين العام فليتشير أيضاً إلى المجتمعات المحلية والأفرقة الإنسانية العاملة في الخطوط الأمامية في مواقع النزوح في منطقة بورتسودان وولاية كسلا والجينية في غرب دارفور التي تمكن من الوصول إليها عبر معبر أدري من تشاد. وأطلق، بالاشتراك مع نساء سودانيات، حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، وهي مبادرة عالمية ذات أهمية خاصة في السودان. وفي بورتسودان، كان له أيضاً شرف مقابلة

تتسبب الاشتباكات في ولايتي النيل الأبيض والنيل الأزرق في نزوح السكان، بما في ذلك نحو جنوب السودان، وباتت تهدد معبرا حدوديا رئيسيا.

وفي الشهر الماضي، شهد وكيل الأمين العام فليشر بنفسه الشجاعة والصمود المذهلين للنساء والأطفال والرجال في مواجهة هذه الحرب العنيفة. وقد أدهشه إصرار والتزام العاملين في المجال الإنساني المحليين والدوليين الذين يواجهون تحديات استثنائية، فضلا عن كرم المجتمعات المضيفة في السودان وشرق تشاد. ويتعين على المجتمع الدولي الآن بذل المزيد من الجهود للوفاء بمسؤولياته. وقد حدد وكيل الأمين العام فليشر ثلاثة مطالب رئيسية لمجلس الأمن اليوم.

أولا، ينبغي للمجلس أن يطالب الأطراف بكل وضوح بالامتثال للقانون الدولي الإنساني. ويجب إنهاء الخسائر المروعة في صفوف المدنيين. ويجب عدم المساس بالبنية التحتية والخدمات الأساسية ووقف العنف الجنسي. كما أن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الصادر في تشرين الأول/أكتوبر (S/2024/759) عن حماية المدنيين في السودان ينبغي أن تُنفذ بالكامل.

ثانيا، يجب أن يستخدم المجلس نفوذه لضمان فتح جميع طرق الإغاثة الإنسانية، البرية منها والجوية، عبر خطوط النزاع وعبر الحدود. ويجب إزالة العوائق البيروقراطية وإصدار التصاريح والتأشيرات للموظفين القادمين بسرعة وكفاءة. ويجب حماية العاملين في المجال الإنساني وحماية أصولهم.

ثالثا، يجب إيجاد المال. فقد واجهت المنظمات الإنسانية في عام 2024 فجوات كبيرة في التمويل. وندعو الجهات المانحة إلى توفير 4,2 بليون دولار يحتاج إليها العاملون في المجال الإنساني العام المقبل لدعم حوالي 21 مليون شخص داخل السودان، و 1,8 بليون دولار لدعم 5 ملايين شخص، معظمهم من اللاجئين، في سبعة بلدان مجاورة. وسنكثف عملنا في القيام بالمهمة الإنسانية بنشاط وإبداع. ولكن في نهاية المطاف، فإن السبيل الوحيد لإنهاء دورة العنف والموت والدمار هذه هو أن يرتقي المجلس إلى مستوى التحدي المتمثل في تحقيق سلام دائم في السودان.

السيد سعد بحر الدين، سلطان دار المساليت، الذي سيقدّم إحاطة إلى المجلس اليوم أيضا. وفي شرق تشاد، التقى بلاجئين سودانيين وللاجئين تشاديين عائدين ومع أفراد من المجتمعات المحلية التي تستضيفهم. إن المستجيبين المحليين والدوليين متقلون بالأعباء ويعانون من نقص في الموارد، والظروف بائسة. وقد أعلن وكيل الأمين العام عن تخصيص مبلغ فوري قدره 5 ملايين دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لدعم الاستجابة في شرق تشاد، ولكن المجتمعات المحلية والمستجيبين بحاجة إلى المزيد.

وشهدنا بعض الزخم الإيجابي فيما يتعلق بإمكانية الوصول، بما في ذلك تمديد الإذن باستخدام معبر أدري الحدودي البالغ الأهمية لمدة ثلاثة أشهر إضافية؛ وزيادة كبيرة في المساعدات الغذائية، بما في ذلك وصول قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي إلى مخيم زمزم في شمال دارفور في 22 تشرين الثاني/نوفمبر، وهي أول قافلة غذائية تابعة للأمم المتحدة تصل إلى المخيم منذ تأكيد ظروف المجاعة في تموز/يوليه؛ ونجاح الشركاء من المنظمات الدولية غير الحكومية في نقل إمدادات منقذة للحياة جوا إلى ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. غير أن الآمال المبدئية في إحراز تقدم خففت الآن بسبب تجدد الأعمال العدائية. فقد تأخرت قافلة ثانية تابعة لبرنامج الأغذية العالمي كانت في طريقها إلى زمزم بسبب تصاعد القتال العنيف، بما في ذلك ورود تقارير مروعة عن القصف المتكرر للمخيم نفسه، مما أدى إلى فرار آلاف الأشخاص. وتواترت في الأيام الأخيرة مزيد من التقارير عن سقوط ضحايا من المدنيين نتيجة هجمات بدا أنها تُنفذ بشكل عشوائي، بما في ذلك القصف الجوي والقصف المدفعي في الفاشر ومناطق أخرى من دارفور. وبحسب التقارير، أسفرت غارة جوية على سوق مزدحم في ككبابية في شمال دارفور الأسبوع الماضي عن مقتل العشرات من الأشخاص وإصابة العديد من الأشخاص الآخرين. وعُلقت العمليات في مستشفى الفاشر الرئيسي بسبب هجوم مزعوم بالقذائف يوم الجمعة الماضي، حيث سُجلت إصابات في صفوف المرضى. كما يستمر القتال في ولاية الجزيرة والخرطوم. ومن المثير للقلق أن الأعمال العدائية تمتد إلى مناطق جديدة. ففي جنوب البلد،

تترافق مع المسؤولية، المسؤولية عن حماية المدنيين، وليست شيكا على بياض لارتكاب جرائم حرب. فإذا كانت سلطات الأمر الواقع في السودان غير راغبة أو غير قادرة على الوفاء بهذه المسؤولية الرئيسية، فإن المجلس ملزم بالتصرف وفقا لولايته. ولا ينبغي لنا أن نخطئ، فهذه حرب ضد الشعب السوداني، وخاصة الشباب السوداني الذي تجرأ على أن يقف في وجه 30 عاما من القمع وعلى أن يحلم بمستقبل تسوده الحرية والسلام والعدالة. ولأن السودانيين تجرأوا على مجاهرة المتريعين على السلطة بالحقيقة، فإنهم يعانون الآن في خضم ثلاثية من أكبر أزمات النزوح وانعدام الأمن الغذائي والحماية في العالم، وكل ذلك بسبب حرب أودت بحياة أكثر من 150 000 مدني حسب بعض التقديرات.

وفي الوقت نفسه، يجب محاسبة الداعمين الخارجيين الذين يستمرون في تمويل الحرب والاستفادة منها ومن قتل السودانيين واغتصابهم وتجويعهم من خلال الجزاءات. ويجب ألا يُسمح لهؤلاء الداعمين، بمن فيهم الإمارات العربية المتحدة، بالاستفادة من ذهب السودان المهرب والمطخ بالدماء. ويجب على أعضاء المجلس الذين تربطهم علاقات قوية بهؤلاء الداعمين الخارجيين أن يثبتوا أنهم يقدرون حياة المدنيين السودانيين ويقدمونها على إقامة شراكات مع جهات فاعلة خبيثة. ولا يتطلب ذلك من المجلس الابتكار، بل التحلي بالإرادة لحماية المدنيين في السودان، وذلك من خلال عدم الاكتفاء بإنفاذ النظام الحالي لحظر الأسلحة والجزاءات بل بتوسيع نطاقه.

ولا أحسد مجلس الأمن على مهمته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين في هذا المناخ الجيوسياسي الصعب. ولكننا في السودان لا نواجه نقصا في الخيارات بل نقصا في الطموح. وقد لقيت توصيات الأمين العام بشأن حماية المدنيين ترحيبا كبيرا. ومع ذلك، شعر الكثيرون في المجتمع المدني أنهم فشلوا في مواكبة شدة الأزمة في السودان. وأود أن أكون واضحة. إن الافتقار إلى وقف لإطلاق النار على مستوى البلد هو ما يتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات لحماية المدنيين في السودان. ويعتقد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية قد ارتكبت

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لويس.

السيدة لويس (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المجلس على إتاحة

الفرصة لي لتقديم إحاطة له اليوم عن الحاجة الملحة إلى اعتماد قرار بشأن حماية المدنيين في السودان.

اسمي شاينا لويس. وأنا كبيرة المستشارين وأخصائية شؤون

السودان في مؤسسة منع وإنهاء الفظائع الجماعية. إن حماية المدنيين تتوقف على الإيمان بقدرة منظومة كهذه الهيئة على كفالة السلامة وقيامها بذلك، ولكن الإيمان مفهوم هش. فإذا لم يتمكن المجلس من بذل المزيد من الجهود لحماية شعب السودان، لن تكون أرواحهم وحدها على المحك، بل مصداقية المجلس نفسه ومصداقية أعضائه.

إن مشاهد الوحشية في السودان تفرق الكثيرين منا ليلا. ففي

وقت سابق من هذا العام، دونت شهادة لشابة من دارفور تعرضت لاغتصاب جماعي في منزل عائلتها. وكان والدها يقرع بشدة على باب الغرفة التي كانت محاصرة فيها، محاولا إنقاذ صغيرته. فردت قوات الدعم السريع بإطلاق النار عليه فأردته قتيلًا لأنه تجرأ على حمايتها. وعلى غرار ذلك الأب الشجاع، لدى المجلس فرصة لإنقاذ حياة النساء والفتيات والرجال السودانيين. فالمجلس قد بلور على مدار عقود من الزمن سياسة غنية بالتفاصيل في مجال حماية المدنيين. ومع ذلك، خذل المجتمع الدولي شعب السودان على مدار 20 شهرا من الحرب. وتفيض اللقطات المصورة بأشكال من الوحشية التي تتحدى الضمير الإنساني والتي لا ينبغي لأي إنسان أن يشهد عليها، ولكن يجب على المجلس - وأكرر يجب - أن يثبت، من خلال العمل، أنه لن يترك حياة 49 مليون سوداني معرضين للخطر رهنا بنزوات رجال مسلحين.

يزعم البعض في هذه القاعة أن أي إجراء تتخذه الأمم المتحدة

لحماية المدنيين من شأنه أن ينتهك سيادة السودان. لقد سمعنا هذه الحجة بالفعل عندما استخدم الوفد الروسي حق النقض ضد مشروع قرار بشأن السودان (S/2024/826) الشهر الماضي. ولكن السيادة

والأهم من ذلك، يجب على المجلس أن يتوقف عن تجاهل توصيات التحقيق الذي أجرته الأمم المتحدة نفسها، من خلال تأييد توصية بعثة تقصي الحقائق بـ "نشر قوة مستقلة ومحايدة يسند لها ولاية حماية المدنيين في السودان" (A/HRC/57/CRP.6، ص 2). كما يجب على المجلس، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، أن ينظر في إنشاء بعثة مراقبة عن بعد للسودان، تشكّل تكلفتها جزءا بسيطا من تكلفة عمليات النشر الفعلي السابقة. ومن شأن هذه البعثة أن تمنع وقوع المزيد من الفضائع من خلال أنظمة الإنذار المبكر والعمل المبكر. فإذا لم يكن المدنيون يموتون من الرصاص أو القنابل التي تسقط عليهم من السماء، فإنهم يموتون من مجاعة يمكن الوقاية منها. وعلى الرغم من أن المفاوضات المتضاربة قد شهدت تقدما في وصول المساعدات الإنسانية، فإن المساعدات التي تصل بكميات قليلة إلى السودان تؤخر الموت ليس إلا، ولا تنقذ الأرواح. وبينما تواصل الأمم المتحدة التفاوض على وصولها من دون عوائق، يجب على الجهات المانحة أن تزيد من تمويل الاستجابة الإنسانية في السودان على الفور. أناشدنا جميعا ألا ننسى مستقبل السودان. فأكثر من نصف السكان النازحين هم من الأطفال، ومئات الآلاف منهم يفقدون التطعيمات الأساسية في مرحلة الطفولة المبكرة. وحوالي 19 مليون طفل سوداني لم يجلسوا في فصل دراسي منذ اندلاع هذه الحرب. ومع أنه قد تقرر عقد الامتحانات الوطنية المؤجلة في 28 كانون الأول/ديسمبر، فإن العديد من الأطفال لن يتمكنوا من إجرائها. ونحن معرضون لخطر خسارة جيل كامل. لن يتذكر العالم الأعداء الجيوسياسية، بل سيتذكر مئات الآلاف من الأرواح التي أزهقت والإبادة الجماعية التي حدثت، مرة أخرى، على مرأى ومسمع منا. ومن دون تحرك المجلس لحماية المدنيين، فستبقى رؤية الشباب للسلام والعدالة والحرية حلما بعيد المنال. والتقدم الذي أحرزه السودان نحو القيادة المدنية معرض لخطر التدمير. فقد تظاهر الشباب السودانيون سلميا وماتوا من أجل تلك الحريات نفسها منذ عام 2018، ويواصلون اليوم المجازفة بحياتهم أثناء تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة لمجتمعاتهم، من خلال غرف الاستجابة للطوارئ والمبادرات الشعبية الأخرى. إنهم منارة الأمل للسودان ولدى المجلس القدرة على إنقاذ حياتهم.

جرائم فظيعة في السودان. وعلى الرغم من أننا يجب أن نحرص على عدم إجراء مقارنات زائفة بين أفعال قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، فلا بد من إدانة جميع الفضائع المرتكبة ووقفها.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، شنت القوات المسلحة السودانية غارات جوية على سوق في كيبابية بشمال دارفور، مما أسفر عن مقتل أكثر من 100 شخص. وفي هذه الأثناء، تمتد فضائع قوات الدعم السريع على طول البلد وعرضه. فترتكب قوات الدعم السريع المدعومة من الإمارات العربية المتحدة إبادة جماعية في دارفور، من اردمتا إلى الجينية ومن كتم إلى الفاشر، وتقوم الآن بتطهير مخيم زرم المنكوب بالمجاعة - وهو أكبر مخيم للنازحين داخلها في السودان. وتحاول قوات الدعم السريع استكمال الإبادة الجماعية التي بدأت منذ أكثر من 20 عاما، وتتجح قوات الدعم السريع في ذلك.

ويجب علينا بل ويمكننا فعل المزيد للتصدي لهذه التهديدات ضد المدنيين السودانيين. ومن أكبر التهديدات استمرار انقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. فيتعذر على أكثر من 30 مليون مدني الوصول إلى الإنترنت وخطوط الهاتف منذ حوالي 12 شهرا، مما جعلهم معزولين عن العالم الخارجي. وينبغي على المجلس إرسال فريق تقييم فني مستقل من أجل وضع خطة لإصلاح الشبكات وترميمها وحمايتها في جميع أنحاء السودان. ويتمتع أعضاء المجلس بالسلطة اللازمة للحدّ من انقطاع الاتصالات في السودان ومنع المتحاربين من إخفاء فضائعهم عن العالم. والمدنيون السودانيون والمجتمع المدني السوداني هم الذين يواصلون مراقبة السودان. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم المجتمع المدني السوداني على وجه السرعة في التوثيق الآمن لأغراض المساءلة. فعلى الرغم من موافقة قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية على آليات الامتثال الذاتي، إلا أنها تواصل ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويجازف المجلس بالتواطؤ في ذلك إذا واطب على السماح للمتحاربين بوضع معاييرهم الخاصة لحماية المدنيين. فالفريق أول البرهان والفريق أول حميدتي لن يحاسبا نفسيهما أبدا، ولهذا السبب يجب على المجلس أن يدعم عمل المحكمة الجنائية الدولية والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان.

المنطقة منذ سنين بعيدة، لمساليات السودان ومساليات الدول المجاورة. وأنا اليوم أمثل السلطان السابع في سلسلة متصلة امتد فيها حكمنا لمدة 150 عاما من التعاقب المستمر.

منذ عام 2003، كانت سلطنة دار مساليات مسرحا لصراعات مسلحة بين فصائل متعددة من الميليشيات غير المستضرة. وبلغت هذه الصراعات ذروتها في الفترة الممتدة من 23 نيسان/أبريل 2023 وحتى يومنا هذا، حيث اشتعلت الحرب في دار مساليات بعد أسبوع واحد فقط من اندلاعها في الخرطوم. وعندما وصلت الحرب إلى دار مساليات التي تبعد زهاء 2 000 كيلومتر عن العاصمة، تعرض السكان من قبيلة المساليات ومن القبائل الزنجية الأخرى بوجه خاص لاستهداف ممنهج وواسع النطاق بسبب هويتهم الإثنية وبسبب لونهم، وارتكبت بحقهم أبشع الجرائم، تتمثل في إبادة جماعية لم يشهدها العالم حسب رؤيتي - وأنا شاهد وقد عشت هذه الحرب - وهي إبادة لم يشهدها العصر الحديث. وقد حوصرت مدينة الجنيينة، مقر السلطنة في غرب دارفور، لمدة 58 يوما على التوالي بواسطة قوات الدعم السريع، وأغلقت كل المنافذ والمعابر وأحيطت المدينة إحاطة كاملة بقوات الدعم السريع. وبدأ القصف على المدينة من الخارج ثم الهجمات المتتالية على مدار اليوم من كل المحاور صوب المدينة. واستمر هذا الاعتداء الغاشم للفترة التي ذكرتها من مرتزقة أجنب استقَدَموا خلال الحصار، ثم منعوا دخول وخروج السكان والطعام والشراب، ونُصّب القناصة حول مصادر المياه وفي المباني العالية والمناطق الحيوية الأخرى. وقد تعرضت الأحياء الجنوبية من المدينة ذات الغالبية من المساليات للهجوم المنظم، حيث نُهبَت الممتلكات ودُمِّرَت المنازل وأُحرقت المؤسسات الحكومية والخاصة. وشملت الجرائم المرتبكة القتل العشوائي والممنهج والتعذيب واغتصاب النساء والإبادة الجماعية ضد قبيلة المساليات.

وكننت شخصا على رأس قائمة المستهدفين لتصفيتهم، وهي قائمة تضم عددا كبيرا من قيادات القبيلة، أي قبيلة المساليات، والمستنيرين والمتعلمين والطلاب، حيث اضطرت إلى الخروج من منزلي في مدينة الجنيينة بعد أن أمضيت 56 يوما محاصرا وسط هدير الأسلحة والضربات المتتالية. وخرجت ليلا من منزلي لأنقذ الجرحى الذين تجاوز

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة لويس على إحاطتها. وأعطي الكلمة الآن للسيد بحر الدين.

**السيد بحر الدين:** شكرا لمقدمتي الإحاطتين، السيدة ووسورنو والسيدة لويس، وأنا أؤكد أن ما جاء في هاتين الإحاطتين هو صحيح في كثير من الجزئيات، ولكن أؤكد أيضا أن الجزء الأكثر دموية وحزنا لم يظهر في إحاطتَيْهما. وأنا لا أتوقع أن يكون شخص من الحاضرين قد شاهد أشلاء لنساء وشاهد أشلاء لأطفال نتيجة للقصف عليهم في اردمتا والجنيينة.

أنا سعد عبد الرحمن بحر الدين، سلطان دار مساليات في ولاية غرب دارفور بالسودان. شكرا لرئاسة مجلس الأمن ولأعضاء المجلس، وأنتم تمثلون دولكم في هذا المجلس ولدينا أمل كبير في أن تتفقدوا السودان بتدابير قوية وصارمة، تتخذ الشعب السوداني من هذا المأزق الكبير وتلك الأزمة الكبرى.

وأود أن أعرب عن خالص امتناني على إتاحة هذه الفرصة لي للمشاركة في هذه الجلسة التي أراها هامة جدا، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي دعمت مشاركتي في هذه الجلسة.

أود في البداية أن أترحم على أرواح آلاف الموتى من أبناء دار مساليات في الجنيينة وفي اردمتا، وكذلك كل أبناء السودان الذين لقوا ربهم في الفاشر وزمزم والجزيرة وأم درمان وفي كل بقاع السودان نتيجة لهذه الحرب المدمرة. وأسأل الله القدير أن يتقبلهم في منازل الصديقين، وأن يمن على الجرحى وكل المصابين بالشفاء العاجل، وأن يعيد اللاجئين والنازحين والمشردين من الشعب السوداني إلى ديارهم سالمين آمنين إن شاء الله.

واسمحوا لي كذلك أن أقدم تعريفا موجزا بسلطنة دار مساليات. هذه السلطنة تقع في ولاية غرب دارفور، أقصى غرب السودان. وعاصمتها مدينة الجنيينة. هذه السلطنة تمثل نموذجا للتمازج الثقافي والاجتماعي، حيث تقطنها مكونات إثنية وقبلية متعددة، تشكل قبيلة المساليات فيها الغالبية العظمى. ويُعدّ سلطان المساليات أعلى سلطة ورمزية تقليدية في

وأولئك الذين فقدوا أرواحهم في مدينة الجنيينة ودارماتا وباقي أنحاء السودان.

وبسبب ذلك، لجأ الآلاف إلى مخيمات في شرق تشاد، حيث يعيشون في ظروف إنسانية قاسية ومزرية. وإن الأطفال يموتون هناك من الجوع، وكبار السن الذين تجاوزوا الستين عاما ماتوا بمعظمهم نتيجة المرض والغبين والجوع، والعجزة يعانون تحت وطأة الفقر والنسيان. وعلى الرغم من وجود بعض المنظمات الدولية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة، فإن المساعدات لا تفي لتلبية الاحتياجات الأساسية، كما ونوعا، بينما يعاني آلاف اللاجئين من خطر المجاعة. وعلى الرغم من هذه المأساة الإنسانية، واجهت الفظائع في غرب دارفور إهمالا دوليا وعدم اكتراث مما زاد من معاناة الضحايا الذين لا يزالون يكابدون أسوأ الظروف الإنسانية القاسية.

كنا نتوق لأن ينظر إلينا كبشر، خلقنا الله سبحانه وتعالى، نعامل معاملة اللاجئين في الدول الأخرى كما نشاهد في أجهزة الإعلام. ولكن قدر لنا أن نكون كذلك. نسأل الله أن نجد الإنصاف ونجد العدل في أن نتساوى، نحن البشر، في حقوقنا وواجباتنا في هذه الدنيا. نأخذ حقوقنا من المنظمات، ومن المجتمع الدولي، بقدر مناسب يليب احتياجاتنا اليومية ونروض بها كثير من الملكات التي تقودنا إلى التناغم والحياة الكريمة. أخطابكم وأخطب هذا المجلس لأسلط الضوء على جزء بسيط من المعاناة التي يعيشها مواطنو غرب دارفور الذين تعرضوا للإبادة الجماعية والتصفية العرقية والنهب والاعتصاب، وأسعى من خلال هذا المنبر إلى لفت انتباه العالم إلى هذه الكارثة الكبيرة الإنسانية، راجيا من المجتمع الدولي أن يمد يد العون لبلدنا الذي يعاني ويلات الحرب، حرب مدمرة، عبر إيجاد حلول جذرية تشمل توفير الأمن وتقديم الإعانات الإنسانية وتحقيق العدالة. إنه لشرف كبير لي أن تتاح لي هذه الفرصة للحديث عما جرى في بلد السودان عامة، وولاية غرب دارفور خاصة، جننكم محملاً بهموم أبناء شعب بلدي وتطلعاتهم، أولئك الذي أثقلتهم الحرب وشردتهم في أصقاع الأرض. أقف أمامكم لأطلب دعمكم في تحقيق مطالبنا هذه. أنا شخصياً أعيش نفس الظروف، أنا لاجي وأسرتي لاجئة، وفقدت أعز إخواني وأشقائي

عددهم الألفين. وبدأت تحدث مضاعفات كبيرة وسط الجرحى، حيث يتوفى في اليوم الواحد ما بين 20 و 25 من الشباب، وهم مصابون ولا سبيل لأن نقدم لهم أي نوع من العلاج لقله كل المحاليل وقله كل الأدوية التي يمكن أن تعافهم. فخرجت ليلا وسيرا على الأقدام، وفي ظروف بيئية قاسية، تحت أمطار غزيرة. ولمدة 14 ساعة، أردت أن أقطع مسافة قدرها 28 كيلومترا. وخلال هذا الزمن الذي استغرقته لقطع 28 كيلومترا، كنت أتجنب الكمائن وأتجنب الذين أغلقوا الشوارع والطرق والممرات. واستغرقت هذا الزمن وأنا سائر على رجلي وأنا في هذه السن المتقدمة.

لقد أسفرت هذه الجرائم عن مقتل نحو 10 000 شخص وإصابة عشرات الآلاف وتشريد ما لا يقل عن مليون هربوا بحياتهم إلى دولة تشاد المجاورة. وقد ثبتت الصحف الغربية والأمريكية والقنوات الرسمية بأن هذا العدد يزيد عن الرقم المذكور في هذه التقارير. فقد كنتُ شاهد عيان، وكنت أنا الذي أوارى الجثامين، وكنت أنا الذي أشاهد الأشلاء في الطرق وفي البيوت، وكنت أنا الذي أتحرك لكي نوارى هذه الجثامين إلى مئواها الأخير، لأن الحركة كانت صعبة ومحفوفة بكثير من المخاطر. ومن بين هذه الممارسات الإجرامية التي تعرّض لها قومي من المساليت على يد قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها من دول الجوار هي حرق الناس أحياء ودفن الجرحى وهم أحياء. وهذا الفيديو الذي انتشر في كثير من بقاع العالم. إنه حقيقة، كل الجرحى دُفِنوا أحياء، وكل الأسرى تم قتلهم، من طلاب ومن أطفال وتمت تصفية كل نكر قبضوا عليه وهو أسير. وأنا مسؤول عن هذا الحديث.

وبعضهم فقد حياته وبعضهم لجأ إلى الدول المجاورة وبعضهم مُتَّ بجنته أمام العالم، مثل والي غرب دارفور خميس أبكر الذي قُتل في مباني قوات الدعم السريع، وما قُتل إلا لأنه من مساليت. ونحن نشهد على ذلك، لأن الفيديو واضح، ويظهر بوضوح مبنى قوات الدعم السريع. وقبض عليه قائد قوات الدعم السريع في ولاية غرب دارفور عبد الرحمن جمعة بارك الله. وهذا الفيديو أحسب أنه متداول ومتاح يمكن أن يُعرض عليكم كمجلس أو كأفراد، حتى يُقتَص لهذا الوالي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بحر الدين على إحاطته.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أكرر شكري لجميع مقدمي الإحاطات على شهاداتهم

المؤثرة. كان استماع المجلس إلى هذه الشهادات في غاية الأهمية.

أذكر زملائي أعضاء المجلس أنه في 19 كانون الأول/ديسمبر 2018 - أي قبل ست سنوات بالضبط - انتفض شعب السودان للإطاحة بديكتاتور واسترداد حقه في تقرير مستقبله. من منا يستطيع أن ينسى الصورة الرمزية لآلاء صلاح، كنداعة الثورة السودانية، أثناء وقوفها على سطح سيارة وتقود أمتها نحو مسار جديد؟ وكما وصف أحد الطلاب المتظاهرين: "علت وجوهنا ابتسامة الحرية".

وها نحن بعد مضي ست سنوات، نرى عددا كبيرا من السودانيين يواجهون الجوع واليأس. لقد أدى استيلاء الجيش على السلطة في عام 2021 والقتال الوحشي الذي اندلع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في نيسان/أبريل 2023 إلى تقيؤ مسيرة السودان نحو الديمقراطية وإطلاق أسوأ أزمة إنسانية يشهدها العالم. تتكشف فصول أهوال جديدة مع كل يوم كما سمعنا من مقدمي الإحاطات. تعرضت المستشفيات والأسواق ومخيمات النازحين للهجمات. نُفذت عمليات إعدام بإجراءات موجزة. تتعرض النساء والفتيات لعنف جنسي لا يوصف. وما زلنا نرى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ترتكب في مناطق كثيرة من السودان. اضطر الناس إلى أكل العشب وقشر الفول السوداني في حي زمزم. وتشير بعض التقديرات إلى أن طفلاً هناك يموت كل ساعتين جراء نقص الغذاء.

تتجاوز آثار هذه المأساة حدود السودان بكثير. فرّ أكثر من 3 ملايين سوداني إلى البلدان المجاورة. تسلح جهات فاعلة خارجية الطرفين وتدعمهما، مما حول نزاعا داخليا على السلطة إلى نزاع له أبعاد عالمية. وباختصار، فإن التقاعس عن اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالسودان يهدد السلام والأمن اللذين أُوكلت مهمة صونهما إلى المجلس لا يمكن للعالم، ولا يجب عليه، أن يغض الطرف عن الكارثة الإنسانية التي تحدث في السودان على مرأى منا وأمام ناظرينا.

في هذه الحرب في داخل دارنا وداخل منزلنا. أطلب منكم ومن أعضاء المجلس أن تحققوا لنا هذه المطالب الأساسية والضرورية في حياتنا للشعب السوداني ولنا في غرب دارفور.

أولاً، الأمن. إن الانفلات الأمني الذي تعيشه غرب دارفور اليوم ويعيشه الشعب السوداني هو نتاج الحرب التي أدت إلى حالة من الفوضى الأمنية وسحقت أرواح عشرات الآلاف وهجرت الملايين. إن السبب الرئيس في إشعال هذه الحرب وإطالة أمدها هو التدفق الهائل للأسلحة الفتاكة التي تدعم قوات الدعم السريع من بعض الدول على المستوى الإقليمي وعلى مستوى الدولي. نؤكد أن كمية الأسلحة التي تدخل لإمداد هؤلاء تفوق الإغاثة وكلفة وقيمة وعدداً. إن التقارير الواردة عن الأسلحة المتدفقة من بعض الدول على المستوى الإقليمي، وبعض التقارير الدولية وصحف عالمية تشير بأصابع الاتهام إلى بعض الدول المحددة التي تعمل على إدخال السلاح الذي يستخدم لقتلنا وتشريدنا. لذا أطلب من المجلس الضغط على هذه الدول لوقف تقديم الأسلحة التي تهدف إلى استمرار الحرب في السودان، وعدم دعم ميليشيا الدعم السريع بالأسلحة والتقيّد الصارم بالقرار 1591 (2005)، الذي يمنع إدخال السلاح إلى دارفور. إن وقف تدفق الأسلحة إلى دارفور من شأنه أن يقلص أمد الحرب ويمهّد الطريق لإحلال السلام.

ثانياً، الحالة الإنسانية، هناك حاجة إلى تقديم الإغاثة الإنسانية العاجلة، بما يشمل المأوى والغذاء والمياه والعناية الطبية لكل المحتاجين، سواء النازحين أو اللاجئين في دول الجوار. وأطلب بتشريع تقديم المساعدات إلى هؤلاء الضحايا مع مناشدة الأطراف المعنية ودول الجوار فتح الممرات وتسهيل وصول الإغاثة الإنسانية.

ثالثاً، تحقيق العدالة، أدعو آليات العدالة الوطنية والدولية إلى إجراء تحقيقات جنائية محايدة وعادلة في الانتهاكات التي ارتكبت بحق المساليت وغيرهم من المواطنين السودانيين ومعاينة الجناة وتعويض الضحايا تعويضا يضمن إنصافهم ورد المظالم.

رابعاً، أطلب منكم مناشد الأطراف المتنازعة العودة إلى المفاوضات لإكمال مسار الحوار بين السودانيين والتوصل إلى تحقيق السلام والاستقرار.



لنقترب من تلبية الطلب الهائل. هذا يعني أنه يتعين على المجتمع الدولي تقديم المزيد من الدعم إلى المحتاجين في السودان وكذلك إلى اللاجئين في بلدان مثل مصر وتشاد اللذين تستضيفهم بسخاء.

ولتقديم تلك المساعدات، يجب أن نكمل الترتيبات المتعلقة بالمرات الإنسانية التي تسمح بوصول المساعدات إلى المناطق المتنازع عليها وأن نحافظ على هذه الممرات. وتتجه الآن 31 شاحنة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي نحو جزء من الخرطوم انقطع عنه الدعم الإنساني منذ نيسان/أبريل 2023. ويجب أن نستعيد من هذا الزخم وننظم ذلك الممر، بالإضافة إلى الممرات المؤدية إلى الفاشر والجزيرة والأبيض. ويجب ألا يقتصر السماح بإيصال المساعدات على عبورها الحدود إلى السودان، ولكن أن يشمل أيضاً مرورها عبر الأراضي التي يسيطر عليها الجانبان. وقد وضع الطرفان عقبات سواء من خلال القنابل أو الرصاص أو البيروقراطية. وتتوقف حياة الناس على تدفق المساعدات بحرية عبر خطوط الفصل.

ويجب أن نضمن إمكانية توزيع المساعدات بكفاءة أكبر. وقد سمحت السلطات السودانية للأمم المتحدة بفتح ثلاثة مراكز جديدة للعمل الإنساني وبتنقل موظفي الإغاثة الدوليين بحرية في السودان. ويكتسي إنشاء مركز رابع في زالنجي بوسط دارفور أهمية بالغة أيضاً. لقد حان الوقت للأمم المتحدة ودوائر العمل الإنساني لتشغيل تلك المرافق وتعزيز إيصال المساعدات بأسرع ما يمكن.

ثانياً، يجب أن يضغط المجلس على الطرفين المتحاربين لحماية المدنيين ووقف الفظائع وإنهاء القتال. واقترحت مجموعة "متحالفون من أجل إنقاذ الأرواح والسلام في السودان" آلية للامتثال، وهي لجنة تضم ممثلين عن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والمجتمع الدولي، لضمان التزام كلا الطرفين بالقانون الدولي والتزاماتهما بموجب إعلان جدة بشأن الالتزام بحماية المدنيين في السودان. وكما قلتُ قبل عام عندما خصتُ إلى ارتكاب القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على حد سواء لجرائم حرب - وارتكاب قوات الدعم السريع جرائم ضد الإنسانية وأعمال تطهير عرقي - وبوجه خاص تحديد الفظائع التي ارتكبت ضد المساليق والتي وصفها سلطان دار

دأبت الولايات المتحدة على العمل بجد مع الشركاء لتقديم الإغاثة للشعب السوداني، وإنهاء الأعمال العدائية، وإعادة السودان إلى مسار الديمقراطية. كنا وما زلنا أكبر جهة مانحة للمساعدات الإنسانية إلى الشعب السودان. واليوم، نعلن عن تقديم مبلغ إضافي قدره نحو 200 مليون دولار للغذاء والمأوى والرعاية الصحية، ليصل إجمالي الدعم الأمريكي إلى أكثر من 2.3 مليار دولار منذ اندلاع القتال العام الماضي. في آب/أغسطس، أطلقت الولايات المتحدة مبادرة جديدة، وهي مجموعة متحالفون من أجل إنقاذ الأرواح والسلام في السودان، بالاشتراك مع سويسرا والمملكة العربية السعودية وبالشراكة مع مصر والإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. استندت المجموعة على الجهود السابقة التي بُذلت في جدة وباريس وتشرك المجتمع المدني السوداني، بما في ذلك السودانيات، اللواتي يتضررن بشكل غير متناسب من العنف كما أن دورهن ضروري لإنهائه. عملت الولايات المتحدة مع شركائها بنجاح للضغط على السلطات السودانية لإعادة فتح ممرات نقل رئيسية عبر السودان، بما في ذلك، كما سمعنا، معبر ادري الحدودي إلى دارفور. وقد مكّنت تلك الجهود إيصال المساعدات إلى أكثر من 3.5 مليون شخص في مختلف أنحاء السودان. لقد حققنا استئناف العمليات الجوية الإنسانية لأول مرة منذ بداية النزاع، مما يعني أن رحلة قد تستغرق يومين عبر طرق مغمورة بالمياه ومدمرة بالقصف باتت الآن تستغرق ساعة واحدة فقط. وبقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، قامت الأمم المتحدة ووزارة الصحة الاتحادية السودانية بتطعيم أكثر من 1.4 مليون شخص ضد الكوليرا، وحققت تغطية بنسبة 98 في المائة في المناطق الأكثر تضرراً.

هذا تقدم مهم وينقذ الأرواح، لكنه لا يكفي على الإطلاق. لذلك، أود أن أقترح اليوم أربعة سبل نستطيع من خلالها تكثيف جهودنا.

أولاً، علينا إيصال المزيد من المساعدات والإغاثة إلى حيث تمس الحاجة إليهما - بشكل آمن وسريع ودون عوائق. في تشرين الثاني/نوفمبر، وزعت مجموعات الإغاثة 19 000 طن متري من المساعدات في السودان. أي زيادة أربعة أضعاف عن شهر آب/أغسطس. ولكن علينا مضاعفة هذه الكمية لتصل إلى 40 000 طن متري في الشهر

بعضهم بعضاً لإعادة بناء بلدهم. ويُعدّ المتطوعون، وكثير منهم من الشباب، الطعام في مطابخ الحساء المحلية في دارفور. ويقدمون كتب التلوين للأطفال المصابين بصدمات نفسية. ويديرون عيادات صحية. ويصلحون الخطوط الكهربائية المنهارة. وثمة كلمة تعبر عن نكران الذات الذي يظهره هؤلاء المواطنون يومياً، وهي كلمة "النفير" المتجذرة في التقاليد السودانية. وتعتبر كلمة "النفير" عن حس التضامن والالتزام بالمساعدة المتبادلة وتكاتف المجتمع المحلي في أوقات الحاجة. وتُترجم حرفياً إلى "الدعوة للتعبئة".

وعليه، ينبغي أن نستجيب، في المجلس، أيضاً لهذه الدعوة. وينبغي أيضاً أن نحتشد. وتقع على عاتقنا مسؤولية: مسؤولية وقف المعاناة وإنهاء هذه الحرب ودعم الشعب السوداني حتى تظهر ملامح الحرية - على حد تعبير ذلك المتظاهر - مرة أخرى على وجوههم. وأطلب من أعضاء المجلس ومنا جميعاً أن نغتنم هذه اللحظة.

أستأنف الآن مهامى بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** أود أن أبدأ بشكر الولايات المتحدة على تنظيم هذه الجلسة والمكلمين على إحاطاتهم القيمة بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية.

يجب أن نتوقف الحرب في السودان. وسيتطلب ذلك أن يتخذ المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، إجراءات حاسمة. لقد خلفت الأعمال العدائية المسلحة على مدار أكثر من 600 يوم وراءها الموت والنزوح والمعاناة الإنسانية على نحو مدمر. ويواجه الشعب السوداني مستويات هائلة من أعمال العنف والجوع والتهجير والتي تقامت بسبب الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومما يثير بالغ القلق الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك القتل والتشويه والعنف الجنسي والتجنيد القسري. وتشكل هذه الانتهاكات اعتداءً على مستقبلهم وعلى مستقبل السودان ذاته.

إن اتفاقيات جنيف وقرارات المجلس ملزمة للأطراف، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. كما أن المساءلة ضرورية لكسر حلقة الإفلات من العقاب.

المساليات بأنها تطهير عرقي، ستستخدم الولايات المتحدة كل الأدوات المتاحة لمنع الانتهاكات ومساءلة مرتكبيها، بما في ذلك اتخاذ المزيد من القرارات وفرض المزيد من العقوبات. ونشجع الشركاء الآخرين على تنفيذ عقوبات مماثلة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف ضد الأفراد والمنظمات الذين تتسبب أعمالهم في تفاقم النزاع.

ثالثاً، يجب أن يوضح المجلس للجهات الفاعلة الخارجية التي تشعل فتيل النزاع في السودان أن هذا السلوك لا يمكن أن يستمر. وقدمت المملكة المتحدة وسيراليون في الشهر الماضي مشروع قرار دعا إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد وزيادة حماية المدنيين وتدفق المساعدات بلا عوائق (S/2024/826). وصوت 14 عضواً، بما في ذلك الولايات المتحدة، مؤيدين لهذا القرار. واستخدم أحد الأعضاء، روسيا، حق النقض واصفاً مشروع القرار بأنه "سخيف وغير مقبول". ولكن الأمر السخيف وغير المقبول هو أن يدعي أي بلد أنه يهتم بالدول الأفريقية بينما يستمر في تأجيج أكبر حرب في أفريقيا. ولذلك، نقول للرعاة الأجانب الذين يرسلون طائرات مسيرة وقذائف وجنود مرتزقة وللمستفيدين من تجارة النفط والذهب غير المشروعة التي تمول هذا النزاع - كفى. وينبغي لهم أن يستخدموا مواردهم لتخفيف معاناة السودانيين وليس لمفاقتها. ويجب أن يستخدموا نفوذهم لإنهاء الحرب، لا لإدامتها. وبدلاً من مجرد ادعاء الشعور بالقلق على مستقبل السودان، ينبغي أن يثبتوا ذلك.

أخيراً، يجب أن نواصل جميعاً دعم الشعب السوداني في سعيه إلى إحياء هذه العملية الانتقالية نحو حكم ديمقراطي شامل للجميع بقيادة مدنية. وجدد الاتحاد الأفريقي في شهر أيلول/سبتمبر دعوته ليعود السودان إلى نظام دستوري بقيادة مدنية. وتؤيد الولايات المتحدة ذلك النداء. وينبغي للمجلس بأكمله أن يفعل ذلك أيضاً. وأعلن اليوم أن وزارة الخارجية ستعمل مع الكونغرس لتقديم 30 مليون دولار لتمكين المجتمع المدني وإعلاء أصوات المدنيين في الحوار بشأن مستقبل السودان، وذلك في سبيل المضي قدماً في استعادة الحكم المدني وللمساعدة في تحقيق تطلعات الشعب السوداني.

لا يتردد الشعب السوداني في أخذ زمام المبادرة حتى مع استمرار سقوط القنابل. ويتكاتف السودانيون معاً في جميع أنحاء البلد لدعم

الاستقرار وتُكفل فيه الكرامة. إن الضمير الإنساني المتحضر يطالبنا بذلك. وقبل أن أختتم كلمتي، وبما أن هذه ستكون آخر مرة أخاطب فيها المجلس، أود أن أودعكم بشكر جميع زملائي على السماح لي بأن أكون جزءاً من جهود المجتمع الدولي لتعزيز السلام والأمن الدوليين.

**السيد غوربر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** أود أن أشكر السيدة ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة لويس على إحاطتيهما، وأشكر على وجه الخصوص، سلطان قبيلة المساليت على مشاطرته شهادته الشخصية معنا.

عندما خاطبت سويسرا مجلس الأمن لأول مرة بشأن الحالة في السودان في آذار/مارس 2023 (انظر S/PV.9274)، كان البلد يمر بمرحلة حرجة في انتقاله إلى الديمقراطية، وكانت آمال الشعب السوداني في الحرية والسلام والعدالة معقودة على هذا الانتقال. غير أن اندلاع النزاع بعد شهر حطم تلك الآمال وألحق معاناة لا حصر لها بملايين الأشخاص. ومنذ ذلك الحين، أدى الاستهتار التام بحياة البشر، الذي تجلى في انتهاكات لا حصر لها للقانون الدولي، إلى أكبر أزمة إنسانية في العالم. وفي ضوء التصعيد المتزايد في الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في عدة ولايات في الأيام القليلة الماضية والقصف المتواصل الذي تتعرض له مدينة الفاشر ومخيم زمزم من قبل قوات الدعم السريع، فإن الوقف الفوري للأعمال العدائية أمر حتمي، كما دعا المجلس في مناسبات عديدة.

وبما أن هذه هي الجلسة الأخيرة التي ستحدث فيها سويسرا عن هذه القضية بصفتها عضواً في المجلس، أود أن أؤكد على النقاط التالية.

أولاً، يجب احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان مثل إعلان جدة بشأن الالتزام بحماية المدنيين في السودان احتراماً كاملاً وتنفيذها من قبل أطراف النزاع، الملزمة بحماية المدنيين في جميع الظروف. وبصفتنا عضواً في مجموعة التحالف من أجل تعزيز إنقاذ الحياة والسلام في السودان، فإننا نعمل مع الأطراف لتسهيل وصول المساعدات

وتكرر إكوادور التأكيد على أن النزاع في السودان لا يمكن حله بالوسائل العسكرية لأن ما يجب أن يسود هو الشجاعة وحسن النية والإرادة السياسية من أجل التوصل إلى حل باستخدام الوسائل السلمية والدبلوماسية. وأكد من جديد دعم إكوادور لجهود الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمبعوث الشخصي للأمين العام للسودان، السيد رمطان لعمامرة، في الدعوة إلى الحوار الشامل بين طرفي النزاع. ويكتسي الدور التنسيقي لتلك المؤسسات أهمية محورية للمضي قدماً نحو التوصل إلى حل مستدام.

وأود أن أشير أيضاً إلى أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتحمل التزامات بموجب نظام الجزاءات الذي وضعته اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان وإلى وجوب الامتنثال لحظر الأسلحة. ولا يمكن تبرير أي تدخل خارجي يؤجج النزاع وعدم الاستقرار.

إن إعلان المجاعة في مخيم زمزم إشارة لا يمكن أن يتجاهلها المجتمع الدولي. ويعيش أكثر من 50 في المائة من السكان في ظروف من انعدام الأمن الغذائي الحاد، مما يعكس حجم المأساة الإنسانية. ولا يمكن معالجة هذه الأزمة بفعالية من دون استمرار الوصول الآمن إلى المعابر الحدودية، مثل معبر ادري، وتنفيذ ممرات آمنة وفقاً للقرارين 2730 (2024) و 2736 (2024) من أجل إدخال المساعدات الإنسانية.

وتكتسي وحدة المجلس أهمية بالغة لوقف دوامة العنف والمعاناة واتخاذ تدابير أساسية لحماية المدنيين وضمان المساعدة الإنسانية. ويشكل إقرار وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني وإسكات البنادق أول إجراء لتحقيق هذه الغاية. إن السلام في السودان مسؤولية وطنية والتزام أخلاقي وسياسي يقع على عاتق المجتمع الدولي. ولا يمكن أن يظل المجلس في موقف المتفرج بينما يعاني الشعب السوداني. لقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات حاسمة وللسعي إلى إيجاد حل يجسد مسؤوليتنا المشتركة عن حماية الأرواح وتعزيز السلام.

أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على تضامن إكوادور مع الشعب السوداني واستعدادها الثابت للإسهام في بناء مستقبل للسودان يسوده

وأخيراً، يجب أن نكثف جهودنا الدبلوماسية لتسهيل عملية سياسية بقيادة سودانية. وفي هذا الصدد، ترحب سويسرا بالمشاركة المهمة للاتحاد الأفريقي والبلدان المجاورة للسودان، وتدعمها. ولا تزال سويسرا ملتزمة بتعزيز المشاركة الفعالة والمجدية للمرأة في جميع المناقشات حول مستقبل بلدها. ونؤكد أيضاً من جديد دعمنا القوي للمبعوث الشخصي للأمين العام، السيد رمطان لعمامرة، في استكمال وتنسيق الجهود الدبلوماسية والعمل مع الأطراف لتعزيز حماية المدنيين. وسنظل تحت تصرفه لتقديم أي دعم، كما فعلنا في الماضي بصفتنا الدولة المضيفة للمحادثات غير المباشرة التي جرت في جنيف.

وفي خضم هذه الكارثة التي هي من صنع البشر، لا يزال هناك بصيص أمل، كما يتجلى من الشهادة الشخصية التي أدلت بها السيدة هناء التيجاني في هذه القاعة تحت رئاستنا في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9761). ويجب أن يوجه هذا الأمل جهودنا داخل المجلس. وتقع على عاتقنا مسؤولية التحرك دون تأخير والتكلم بصوت واحد في مواجهة هذه المأساة الإنسانية. وبينما تقترب فترة عضوية سويسرا في المجلس من نهايتها، نؤكد من جديد تضامنا والتزامنا المستمر بالحرية والسلام والعدالة لجميع السودانيين.

**السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** إنني ممتن للوزير بلينكن على عقد جلسة اليوم وعلى جميع الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لإنهاء المعاناة في السودان، بما في ذلك من خلال قيادتها في إطار مجموعة التحالف من أجل تعزيز إنقاذ الحياة والسلام في السودان، وعملية جدة، وتمويلها الكبير للمساعدة الإنسانية. وأشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها والسيدة لويس والسيد بحر الدين على شهادتهما القويتين.

لقد كان عام 2024 عام معاناة لا يمكن تصورها لشعب السودان، بما في ذلك المرض والنزوح والعنف. وفي آب/أغسطس، أكدت لجنة استعراض حالات المجاعة وجود مجاعة في السودان. ويُتوقع أن تكون التقييمات القادمة للأمن الغذائي أسوأ من ذلك. ويجب أن يكون العام المقبل مختلفاً. وفي هذا الصدد، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

الإنسانية وتعزيز حماية المدنيين - وهي إحدى أولويات سويسرا أثناء عضويتها في المجلس. وكما أكدنا أيضاً خلال العامين الماضيين، تؤدي المنظمات المحلية دوراً أساسياً في حماية المدنيين والاستجابة الإنسانية. وتستحق حماية تلك المنظمات اهتماماً خاصاً، كما أكد على ذلك القرار 2730 (2024)، الذي يذكّر الأطراف بالتزامها بحماية العاملين في المجال الإنساني.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية التي لا تقل إلحاحاً عن الأولى: يجب أن نستمر في تحسين الحالة الإنسانية. وهذا الأسبوع، توجه نائب مدير الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، برفقة المبعوث الخاص للقرن الأفريقي، في مهمة إلى السودان. وسافر الوفد السويسري إلى ولاية كسلا ليقم على نحو مباشر الاحتياجات الإنسانية الهائلة والتحديات العديدة التي تواجه الاستجابة الإنسانية. وقد دعونا باستمرار خلال فترة ولايتنا إلى وصول المساعدات الإنسانية على نحو سريع وآمن ومستدام ودون عوائق عبر جميع الحدود وخطوط المواجهة وإزالة جميع العوائق والعقبات. إن أزمة الغذاء الأسوأ في العالم، والتي أدت إلى أول تأكيد للمجاعة منذ سنوات، تشكل أولوية بالنسبة لنا، لا سيما وأنا مركز التنسيق المشارك غير الرسمي للقرار 2417 (2018). ومن الضروري أيضاً الإسراع في إنشاء مراكز للعمل الإنساني تابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد ومواصلة التمويل. ونحن مصممون على الحفاظ على دعمنا الإنساني. وقد التزمت سويسرا، منذ بداية النزاع، بأكثر من 100 مليون دولار للسودان والبلدان المتضررة من النزاعات. وثالثاً، علينا ضمان المساءلة، الغائبة إلى حد كبير على مدى السنوات العشرين الماضية. فمن دونها، سيبقى السلام بعيد المنال. وسنستمر في الدعوة إلى اتخاذ إجراءات بما يتجاوز ولايتنا في المجلس، بالنظر إلى جملة قضايا منها التقارير المروعة عن العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات الذي ترتكبه قوات الدعم السريع بشكل رئيسي، فضلاً عن العنف العرقي والتحذيرات المتكررة من خطر الإبادة الجماعية. وفي السياق نفسه، نكرر مناشدتنا لأطراف والدول الأعضاء ضمان التنفيذ الكامل لقرارات المجلس، لا سيما بالامتناع عن أي تدخل خارجي واحترام حظر توريد الأسلحة الذي لا تزال انتهاكاته السافرة توجج النزاع.

الإنسانية. ونحث الأطراف المتحاربة مرة أخرى على الانخراط بجدية في المبادرات الدبلوماسية القائمة من أجل التوصل إلى وقف إطلاق نار وطني دائم وحل سياسي، بما في ذلك جهود المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد رمطان لعمامرة.

وسيدُكر عام 2024 على أنه العام الذي تسببت فيه الأطراف المتحاربة في أسوأ أزمة نزوح في العالم وفي المجاعة من صنع الإنسان التي كان بإمكانها منعها. ففي وسعها إنهاء المعاناة وضمان السلام في عام 2025. والعالم سيكون مراقباً.

**السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن زائداً واحد (1+3)، وهي غيانا وموزامبيق وسيراليون وبلدي، الجزائر.

نشكر رئاسة الولايات المتحدة على تنظيم هذه الجلسة الهامة لمناقشة الحالة المثيرة للقلق البالغ في السودان. ونود أن نعرب عن شكرنا للسيدة إديم ووسورنو على ما قدمته لنا من رؤية فاحصة عن الحالة الإنسانية في الميدان، وكذلك على تقانيها في خدمة السكان المحتاجين في أفريقيا وجميع أنحاء العالم. وقد استمعنا باهتمام إلى الملاحظات التي أبدتها السيدة شاينا لويس والسيد سعد بحر الدين، سلطان دار مساليت. وأخيراً، نرحب بمشاركة الممثلين الدائمين للسودان وتركيا ومصر والإمارات العربية المتحدة في هذه الجلسة.

ظلت الحالة في السودان ملفاً نشطاً على جدول أعمالنا منذ بداية النزاع، ولا سيما على مدار عام 2024. وقد بذل مجلس الأمن جهوداً هامة هذا العام للإسهام في تهدئة التوترات وحمل الأطراف على التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، لكن كل ذلك كان من دون جدوى. فعلى الرغم من تلك الجهود المتواصلة، ما زلنا نشهد استمرار تدهور الحالة في الميدان. والتقارير الأخيرة عن القتال في الفاشر والخرطوم والجزيرة وسنار مروعة. فقد قُتل المئات من المدنيين الأبرياء ودُمرت البنية التحتية الصحية الحيوية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقارير الأخيرة عن عمليات القتل والاختطاف والاعتصاب والاعتداءات واسعة النطاق

أولاً، في ظل استمرار النزاع، ركز مجلس الأمن عن حق على تحسين وصول المساعدات الإنسانية. يجب أن نرى الآن المساعدات تُسَلَّم وتصل فعلياً إلى ملايين المحتاجين في جميع أنحاء السودان. ونرحب بموافقة القوات المسلحة السودانية على تمديد التصاريح الخاصة بمعبّر ادري وإنشاء مراكز للإمدادات الإنسانية. ولكن كما قال الوزير بلينكن، فإن ذلك لا يكفي لتلبية حجم الاحتياجات. ويجب توسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المدنيين المحتاجين، سواء كانوا يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية أو قوات الدعم السريع. لذلك ندعو السلطات السودانية إلى السماح بإنشاء المزيد من مراكز العمل الإنساني، لا سيما في زالنجي بدارفور. وندعو أيضاً جميع الأطراف إلى ضمان طرق إضافية عبر خطوط التماس، وتقديم ضمانات لسلامة عمال الإغاثة ورفع جميع العوائق البيروقراطية، التي غالباً ما تعرقل تقديم المعونة.

ثانياً، تتطلب الأزمة الإنسانية نهجاً دولياً متضافراً وقوياً، بما في ذلك من قبل الأمم المتحدة. ونرحب بالمعلومات بأخر المستجدات بشأن زيارة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى السودان ونحث على استمرار تلك القيادة الجريئة. ويجب علينا أن نسعى بشكل جماعي من أجل استجابة على مستوى النظام بأكمله تحقق نتائج أفضل للشعب السوداني. ويجب على الجهات المانحة دعم الجهود المبذولة بإيجاد طرق جديدة لتتبع تمويلنا، ودعم كل من الأمم المتحدة والمستجيبين السودانيين المحليين في خطوط الاستجابة الأمامية.

ثالثاً، ندين الهجمات التي شنتها قوات الدعم السريع على معسكر زمزم للنازحين وغارات الطائرات المسيرة في الفاشر التي أسفرت عن مقتل مدنيين وتوقف عمليات المستشفى. وقد قدمت المملكة المتحدة وسيراليون مشروع قرار الشهر الماضي (S/2024/826) لمعالجة تجاهل الطرفين للالتزاماتهما في إعلان جدة بحماية المدنيين. وعلى الرغم من حق النقض الذي استخدمته روسيا (انظر S/PV.9786)، فإن 14 صوتاً مؤيداً للقرار أرسل إشارة واضحة إلى تركيز المجتمع الدولي على ضرورة امتثال الأطراف المتحاربة لإعلان جدة وغيره من الالتزامات الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان والالتزامات

إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين، لا سيما النساء والأطفال والنازحين قسراً والمحاصرين في مناطق القتال العنيف أو في المدن المحاصرة مثل الفاشر. وعلى الرغم من الصورة القاتمة في الميدان، فإننا نرحب بإعلان حكومة السودان عن فتح المطارات في الأبيض وكادقلي والدامزين أمام الرحلات الجوية الإنسانية وإنشاء مراكز للإمدادات الإنسانية في تلك المواقع. كما رحبنا أيضاً بإعلان برنامج الأغذية العالمي في 22 تشرين الثاني/نوفمبر عن وصول المساعدات أخيراً إلى شمال دارفور، وعلى وجه الخصوص وصول المساعدات الغذائية إلى مخيم زمزم للنازحين داخلياً. وقد جاءت هذه الخطوات الإيجابية بالإضافة إلى الإجراءات الأخيرة المتعلقة بإعادة فتح معبر أدري الحدودي والسماح بالعمليات الجوية الإنسانية في جنوب كردفان. وندعو الحكومة السودانية إلى مواصلة هذه الخطوات الإيجابية وتيسير تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية لصالح جميع المتضررين من هذا الوضع المأساوي.

وأخيراً، يجب علينا وضع حد للتدخل الأجنبي. ونود أن نشير إلى البيان القوي الذي أدلت به وكالة الأمين العام ديكارلو في هذه القاعة نفسها بشأن دور الجهات الفاعلة الخارجية.

”بعبارة صريحة، فإن بعض الحلفاء المزعومين للطرفين يعملون على تمكين المذبحة في السودان. وذلك غير معقول. وهو غير مشروع. ويجب أن ينتهي“ (S/PV.9780، ص 2). ولذلك فإننا نكرر دعوتنا إلى إدانة التدخل الأجنبي في السودان إدانة قوية وعلنية، وإلى ضرورة احترام جميع الدول الأعضاء لنظام الجزاءات وحظر الأسلحة القائمين احتراماً كاملاً.

ونختتم بالتشديد على ضرورة عمل مجلس الأمن بشكل إيجابي وبناء بشأن الحالة في السودان وتقديم الدعم بحسن نية إلى جهود السلام في هذا البلد المهم لتجنب امتداد النزاع في المنطقة والقارة.

**السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر المديرية ووسورنو، من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وممثلي المجتمع المدني على إحاطاتهم. كما أرحب بحضور ممثلي السودان ومصر وتركيا والإمارات العربية المتحدة في جلسة اليوم.

ضد المدنيين في جنوب كردفان من قبل قوات الدعم السريع تجعلنا عاجزين عن الكلام. وللأسف فإن النساء والفتيات من بين المستهدفين الرئيسيين. فكثيراً ما يتعرضن لانتهاكات ومعاناة لا توصف. وفي ذلك الصدد، نود أن نشيد بصمود المرأة السودانية وندعو إلى محاسبة جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

وتصر المجموعة على ضرورة مواصلة الانخراط البناء في الملف السوداني وتود التأكيد على النقاط التالية

أولاً، لا بد من وقف فوري لإطلاق النار. إننا نكرر دعوتنا لأطراف السودانية لتنفيذ وقف فوري لإطلاق النار من دون شروط مسبقة. ولا يمكننا أن نتحمل خسارة المزيد من المدنيين الأبرياء. ولا يمكننا تحمل المزيد من النزوح والعنف الجنسي وانعدام الأمن الغذائي والدمار وعدم الاستقرار في المنطقة. وقد آن الأوان لأن تتخرب جميع أطراف النزاع في عملية سياسية هادئة وشفافة ومملوكة للسودانيين، تحت مظلة الأمم المتحدة، مع الحفاظ على حماية المدنيين كهدف رئيسي ومشترك.

ثانياً، يجب على الأطراف المشاركة في الجهود الدبلوماسية بحسن نية. فالتوصل إلى وقف لإطلاق النار يعتمد في المقام الأول على رغبة الأطراف السودانية، علاوة على دعم الشركاء الإقليميين والدوليين. ويتعين على المجلس تقديم المزيد من الدعم للجهود الدبلوماسية حسنة النية، مع الإصرار على تنسيق تلك الجهود والحفاظ على الدور المركزي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي ذلك الصدد، نرحب بتنظيم الاجتماع التشاوري الثالث بشأن تعزيز تنسيق مبادرات وجهود السلام في السودان الذي عقد في موريتانيا لتنسيق الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية بشأن أزمة السودان. كما إننا نتطلع إلى الإعلان عن الجولة المقبلة من المحادثات غير المباشرة بين الأطراف السودانية التي سيعقدها المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد رمضان لعامرة، بداية العام المقبل. وفي هذا الصدد، نشجع الأطراف السودانية على المشاركة البناءة في جهود الوساطة هذه.

ثالثاً، يجب أن نواصل تيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. إن التطورات الأخيرة في الميدان تثير قلقنا جميعاً نظراً لتأثيرها على

ثالثاً، يجب أن نساهم بشكل جماعي في تخفيف المحنة الإنسانية. وتشيد الصين بالجهود الهائلة التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لتقديم المساعدة الإنسانية. ونرحب بالإعلانات الأخيرة التي أصدرتها الحكومة السودانية بشأن تمديد التصاريح الخاصة بمعبير أدري وفتح مطارات إضافية كمراكز لنقل وتخزين وتوزيع الإمدادات الإنسانية والتدابير الملموسة المتخذة لتيسير وصول المساعدات الإنسانية. إننا نؤيد استمرار التعاون بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية في ضمان توصيل إمدادات الإغاثة إلى المحتاجين على وجه السرعة. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدات والوفاء بالتعهدات في وقتها ومساعدة السودان على تحسين قدراته في مجال الاستجابة الإنسانية.

وبالإضافة إلى ذلك، من المهم أن نلاحظ أنه مع استمرار النزاع في السودان، يفر عدد كبير من اللاجئين من البلد، مما يشكل ضغطاً إنسانياً متزايداً على الدول المجاورة. وينبغي للمجتمع الدولي توسيع نطاق دعمه الموجه للبلدان المضيفة ومعالجة صدمات اللاجئين من خلال بذل جهود متضافرة. ولا بد من التأكيد على أن أي عمليات إنسانية دولية يجب أن تحترم بشكل كامل الشواغل المشروعة للحكومة السودانية فيما يتعلق بسيادتها وأمنها والجوانب الأخرى، ويجب أن تكون متوافقة تماماً مع مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية. وينبغي عدم استخدام المسائل الإنسانية كذريعة لممارسة ضغوط لا مبرر لها، ناهيك عن السعي لتحقيق مصالح سياسية ذاتية.

ومنذ اندلاع النزاع، زودت الصين السودان بدفعات متعددة من المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الإمدادات الغذائية والطبية، وستصل شحنة جديدة من المساعدات الغذائية قريباً. كما دخلت الصين مؤخراً في شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتنفيذ برنامج للمساعدة الزراعية في ولاية البحر الأحمر في السودان، حيث قدمت البذور والمدخلات الزراعية الأخرى للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي. وسنظل ملتزمين بالعمل مع المجتمع الدولي وبذل المزيد من الجهود لمساعدة السودان على تخفيف حدة الوضع الإنساني واستعادة السلام والاستقرار.

لقد دخل النزاع في السودان شهره العشرين مع استمرار القتال بلا هوادة، مما أدى إلى تزايد الخسائر في صفوف المدنيين ومستويات قياسية من النزوح وتردي الوضع الإنساني بشكل متزايد. إن امتداد النزاع خارج البلد يهدد بتقويض الاستقرار الإقليمي. ينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب لرغبة الشعب السوداني الجادة في السلام وأن يعمل بشكل جماعي لهيئة الظروف الملائمة لتسوية الوضع بشكل سليم. وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط:

أولاً، يجب أن نعمل معاً للتشجيع على وقف إطلاق النار وإنهاء القتال. وقد وردت تقارير متكررة في الآونة الأخيرة عن وقوع هجمات عنيفة على المدنيين في أماكن مثل الجزيرة والفاشر، مما يشير إلى اتجاه مقلق نحو التصعيد والتوسع. وقد اعتمد مجلس الأمن قرارين بشأن الحالة في السودان يدعو فيهما جميع أطراف النزاع إلى إنهاء الأعمال العدائية وتنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان جدة (القران 2724 (2024) و 2736 (2024)). كما يطالب القران نفسهما بإنهاء حصار الفاشر. وتتمثل الأولوية الآن في ضمان تنفيذ هذين القرارين بفعالية من أجل تحقيق التهدئة بدون تأخير وضمان توفير أكبر قدر ممكن من الحماية للمدنيين. وندعو الصين جميع أطراف النزاع في السودان إلى وضع المصالح الأساسية للبلد والشعب في المقام الأول، وإيجاد حل سياسي من خلال الحوار والتشاور واستعادة السلام في أقرب وقت ممكن. وينبغي لجميع الأطراف احترام سيادة السودان واستقلاله وسلامة أراضيه والقيام بدور بناء في حل النزاع.

ثانياً، يجب أن نتكاتف لتكثيف جهود الوساطة. تشارك آليات دولية وإقليمية متعددة في الوساطة بأشكال مختلفة. وترحب الصين بانعقاد الاجتماع التشاوري الثالث في موريتانيا بشأن تعزيز تنسيق مبادرات وجهود السلام في السودان. وقد علمنا أن المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد لعمامرة، سيزور السودان قريباً. ونؤيد استمرار مساعيه الحميدة ونأمل أن تعزز الأمم المتحدة تنسيقها مع الهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية، مما يولد أوجه تآزر في استكشاف طرق مبتكرة وفعالة لحل النزاع. إن الصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي والمساهمة بدورها في إنهاء النزاع في السودان في أقرب وقت ممكن.

ثانياً، يظل من الضروري إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق لتلبية الاحتياجات الهائلة الناجمة عن أكبر أزمة نزوح وجوع في العالم يشهدها السودان. ونرحب بقرار السلطات السودانية إتاحة وصول جميع وكالات الأمم المتحدة من أجل إنشاء مراكز إمداد والتصدي للقيود التي تعترض إيصال المساعدات. لكننا نشعر ببالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار عرقلة العمليات الإنسانية عمدا وفرض قيود إدارية غير ضرورية. وندعو جميع الأطراف إلى الوقف الفوري لجميع أشكال الهجوم ضد العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك المستجيبون المحليون، ورفع العوائق البيروقراطية. إضافة إلى ذلك، يجب أن يستمر تمويل الاحتياجات الإنسانية الهائلة في السودان. فتصاعد الأزمة في السودان يؤدي إلى زيادة احتياجات التمويل في المنطقة، حيث يستمر تدفق النازحين السودانيين. ومن جانبنا، قدمت جمهورية كوريا 12 مليون دولار في شكل مساعدات إنسانية للسودان وجنوب السودان، كما تعهدت في المؤتمر الدولي الإنساني للسودان الذي عقد في باريس.

ثالثاً، ينبغي لمجلس الأمن أن يؤيد تعزيز آليات الرصد والإبلاغ وتدابير المساءلة لمعالجة انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فقد وثقت تقارير ذات مصداقية، منها تقارير فريق الخبراء، انتهاكات جسيمة، بما فيها الهجمات على جماعات عرقية بعينها والعنف الجنسي والجنساني على نطاق واسع. وفي هذا الصدد، نرحب بأنشطة المحكمة الجنائية الدولية والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق، خاصة وأنه ليس للأمم المتحدة وجود في السودان، ونحث على التعاون الكامل مع العمل البالغ الأهمية الذي تضطلعان به.

في الختام، يحدونا أمل صادق في وضع نهاية فورية لهذا النزاع المدمر المستمر منذ أكثر من 20 شهراً. ونعتقد أن إقامة حكومة ديمقراطية شاملة للجميع يقودها المدنيون هي وحدها الكفيلة بتلبية تطلعات الشعب السوداني. ونحن على استعداد للمساهمة بصورة بناءة في الجهود التي يبذلها المجلس والمبادرات التي يتخذها المجتمع الدولي عموماً لتحقيق هذا الهدف.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس، على عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية. ونشكر المديرية ووسورنو والسيدة لويس والسلطان سعد بحر الدين على إحاطاتهم الثاقبة والرصينة. ونرحب أيضاً بحضور ممثلي الإمارات العربية المتحدة وتركيا والسودان.

مما يبعث على القلق الشديد أن الدعوات المتكررة التي وجهها مجلس الأمن والمجتمع الدولي لوقف إطلاق النار فوراً في جميع أنحاء السودان لا تزال تلقى تجاهلاً. بل قد اشتدت حدة النزاع، الذي يغذيه الدعم الخارجي، حيث تسعى أطراف النزاع إلى الهيمنة العسكرية. ومما يثير القلق بصفة خاصة التقارير المروعة عن قصف مخيم زمزم للنازحين داخلياً بالمدفعية الثقيلة، حيث تأكدت المجاعة بشكل مأساوي في آب/أغسطس.

وعند تناول هذه الكارثة التي هي تسبب فيها الإنسان، أود أن أؤكد على ثلاث نقاط.

أولاً، يجب على أطراف النزاع في السودان أن تستجيب لدعوة مجلس الأمن والمجتمع الدولي العاجلة إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء البلاد. وعلى الرغم من أن مشروع قرار جديد (S/2024/826) يكرر هذه الدعوة قد قوبل باستخدام حق النقض في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.9786)، فلا تزال دعوة المجلس لوقف فوري لإطلاق النار سارية وملزمة. ونحث بقوة جميع أطراف النزاع على الامتثال لقرارات مجلس الأمن والدخول في مفاوضات للوفاء بالتزاماتها بموجب إعلان جدة. ونشيد بجهود المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد لعمامرة، ونتطلع إلى إحراز تقدم ملموس في محادثات غير مباشرة. ونقدر أيضاً مساهمات الاتحاد الأفريقي ومجموعة "متحالفون من أجل النهوض بإنقاذ الأرواح والسلام في السودان" في إشراك الأطراف المتنازعة. ونشجع الجهود المبذولة لتنسيق مختلف مبادرات السلام من أجل السودان ونرحب في هذا الصدد بالاجتماع التشاوري الثالث بشأن تعزيز تنسيق مبادرات وجهود السلام في السودان الذي عقد في موريتانيا.



بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والأطراف المعنية الرئيسية الأخرى. ويشكل الاجتماع الذي عُقد في موريتانيا هذا الأسبوع خطوة جديدة بالترحيب في تنسيق الجهود الرامية إلى تسوية النزاع.

كما أنه لا غنى عن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وأمنة على قدم المساواة في جميع مستويات اتخاذ القرار ومراحله. ونشيد بالنساء السودانيات اللاتي ما فتئن يعملن على النهوض بقضية السلام، لا سيما على مستوى القاعدة الشعبية. كما نرحب بمساهمات المنظمات التي يقودها الشباب، والتي أبدت شجاعة في الدفاع عن تطلعاتهم المستقبلية.

ويظل الاتحاد الأوروبي شريكا موثوقا به في دعم المشاركة المدنية. وندعو إلى بذل كل الجهود الدبلوماسية للحفاظ على الزخم من أجل تهيئة الظروف لعملية سلام شاملة للجميع.

ولا تزال الحالة الإنسانية الكارثية جارية، حيث يواجه السودان أكبر أزمة نزوح في العالم. وتوجد المجاعة الآن في مناطق متعددة في جميع أنحاء البلد.

إننا ندين بأشد العبارات وباء العنف الجنسي والجنساني الذي يؤثر أساسا على النساء والفتيات. فلا بد من وقف أعمال العنف ومحاسبة جميع مرتكبيها. ويجب أيضا دعم الناجين في التماسهم للحماية والخدمات وإمكانية اللجوء إلى العدالة.

ويتعرض الأطفال السودانيون بشكل متزايد لخطر ضياع جيلهم. فلم يتمكن ملايين الأطفال من الوصول إلى المدارس بسبب العنف وانعدام الأمن، وانعدام الأمن الغذائي الحاد. وتثير الزيادة المذهلة في الانتهاكات والاعتداءات ضد الأطفال قلقا بالغا وتتطلب اهتمامنا المستمر.

أخيرا، كان من دواعي سرور مالطة، بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، أن تقود الاتفاق على الاستنتاجات بشأن السودان. وستساعد هذه الاستنتاجات في ضمان بقاء حالة الأطفال في البلد تحت أنظار المجتمع الدولي.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدير ووسورنو والسيدة لويس والسيد بحر الدين على إحاطاتهم الرصينة.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الرفيعة المستوى بشأن السودان. وأشكر أيضا السيدة ووسورنو ومقدمي الإحاطتين الآخرين على أفكارهم القيمة.

منذ 20 شهرا، تجلب الأعمال العدائية بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع عواقب وخيمة، يتحمل المدنيون وطأتها. وبدلا من أن تتحرك الأطراف المتحاربة نحو وقف التصعيد، بتنا نشهد تصعبا في القتال. ويساورنا القلق إزاء الهجمات الأخيرة على الأسواق والبنية التحتية المدنية في شمال دارفور والخرطوم التي أودت بحياة عشرات من المدنيين. وندين الهجمات التي شنتها مؤخرا قوات الدعم السريع على الفاشر، بما في ذلك الهجوم على مخيم زمزم للنازحين والمستشفى الوحيد المتبقي في المدينة. فلا ينبغي مطلقا أن يكون المدنيون والبنية التحتية المدنية أهدافا. ونكرر الدعوة الموجهة بواسطة القرار 2736 (2024) إلى قوات الدعم السريع لوقف حصار الفاشر وإلى جميع أطراف النزاع للامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

ولا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية على ضرورة التزام الأطراف بوقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد، وضمان استمرار مرور المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس وعبر الحدود دون أي عوائق. ونذكر أيضا جميع أطراف النزاع والدول بالامتثال لالتزاماتها بموجب نظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار 1591 (2005) وحظر الأسلحة المتصل به والامتناع عن التدخل الخارجي.

وأتيح للجلس الشهر الماضي فرصة لتلبية احتياجات حماية المدنيين على وجه السرعة بواسطة مشروع قرار (S/2024/826) قدمته المملكة المتحدة وسيراليون. وللأسف، استخدم حق النقض ضد مشروع القرار (انظر S/PV.9786)، مما أدى إلى عرقلة عملية كان من شأنها السعي إلى وضع آلية امتثال لتيسير تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان جدة. ونتطلع إلى استجابة المجلس في المستقبل بتفعيل توصيات الأمين العام المتعلقة بحماية المدنيين.

ونشجع المبعوث الشخصي لعامرة أيضا على مواصلة العمل مع الأطراف المتحاربة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة،

مناسب. وفي هذا السياق، ترحب اليابانُ بفتح حكومة السودان نقاط دخول إضافية. كما نحتاج إلى مناقشة كيفية دعم المجتمع الدولي للجهات الفاعلة المحلية في مجال العمل الإنساني، ومعالجة الانقطاع التام للاتصالات، وتوفير الأمن للعاملين في المجال الإنساني من خلال احترام القرار 2730 (2024)، وضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والأمنة للمرأة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت اليابان تبرع إضافي من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتطوير البنية التحتية للمياه ومنشآت المستشفيات في ولايتي كسلا والبحر الأحمر، بالمساهمة بنحو 5 ملايين دولار.

ثالثاً، لتحقيق وقف إطلاق النار وتعزيز المساعدات الإنسانية، من الضروري تكثيف جهودنا المشتركة لحماية المدنيين في السودان. في تشرين الثاني/نوفمبر، زار السفير شيميزو، المبعوث الخاص لليابان في القرن الأفريقي، بورتسودان. والتقى مع الفريق أول عبد الفتاح البرهان رئيس المجلس السيادي الانتقالي، من بين آخرين، وناقش آلية الالتزام لضمان تنفيذ إعلان جدة بشأن الالتزام بحماية المدنيين في السودان والذي نظر فيه مجلس الأمن مؤخراً. وتناشد اليابان أعضاء مجلس الأمن مواصلة المداولات بشأن هذه الآلية حتى تصبح قوية ومبتكرة وقابلة للتنفيذ. وتواصل اليابان حوارها مع السلطات السودانية للمساعدة في إيصال رسالة المجلس الموحدة وتحقيق السلام والاستقرار.

ختاماً، ستظل اليابان ملتزمة بتطلعات الشعب السوداني لإحلال السلام، كشريكٍ راسخٍ لأفريقيا.

**السيد دارماديكاري (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أود أن أشكر السيدة إديم ووسورنو على إحاطتها والسيدة شاينا لويس والسيد سعد بحر الدين، سلطان دار مساليت، على بياناتهم.

وأود التركيز على ثلاث نقاط.

أولاً، لا تزال الحالة في السودان مأساوية. تدين فرنسا الهجمات التي شنتها قوات الدعم السريع على المدنيين في شمال دارفور والجزيرة وأم درمان. إن التقارير عن العنف العرقي والعنف الجنسي الممنهج

منذ أن استخدمت روسيا حق النقض (S/2024/826) لإحباط مشروع القرار المتعلق بحماية المدنيين في السودان (S/2024/826) في تشرين الثاني/نوفمبر، شددت اليابان على ضرورة وفاء مجلس الأمن بواجبه عبر اتخاذ خطوات ملموسة للمضي قدماً. لذلك أعرب عن امتناني للرئاسة على عقد جلسة الإحاطة الرفيعة المستوى اليوم، والتي ستكون بمثابة فرصة لنا للنظر في الخطوات التي يمكن اتخاذها. لقد أضحت كرامة الإنسان وأمنه في السودان عرضة للخطر. فلا تزال ترد تقارير عن الهجمات المتعمدة التي تشنها قوات الدعم السريع ضد المدنيين، بما في ذلك في مخيم زمزم. والقرار 2736 (2024) الذي يطالب قوات الدعم السريع بوقف حصار الفاشر لم ينفذ بعد. كما يُذكر أن القوات المسلحة السودانية تتحمل مسؤولية سقوط العديد من الضحايا المدنيين بسبب القصف في المناطق المأهولة بالسكان. وقد تجاوز عدد النازحين قسراً 12 مليون شخص. هذه أسوأ أزمة نزوح يشهدها العالم حالياً. ويتزايد عدد الأشخاص المعرضين لخطر العنف الجنسي والجنساني في ظل غياب الرعاية المناسبة للضحايا والناجين. وقد وردت تقارير عن انعدام الأمن الغذائي الحاد. كما شكل النزاع عائقاً يحول دون تعزيز الأنشطة الزراعية ونظم السوق.

وفي ضوء ذلك، أود أن أطرح ثلاث نقاط.

أولاً، إن السبيل الوحيد لإنهاء أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية هو الوقف الفوري للقتال. إن جهداً سياسياً منسقاً من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء التي لها تأثير أمر حيوي لعودة أطراف النزاع إلى المفاوضات الجادة. ويجب أن يتوقف الآن التدخل الخارجي الذي يوجب النزاع وعدم الاستقرار. لا تزال اليابان قلقة إزاء التقارير المستمرة عن تدفق الأسلحة والذخائر والدعم المالي واللوجستي إلى الأطراف المتحاربة من خارج البلد.

ثانياً، يتعين على المجتمع الدولي تكثيف جهوده للوصول إلى المحتاجين أينما كانوا. لذا، نناشد الأطراف المعنية السماح وتسهيل الوصول الإنساني الشامل والسريع والأمن والمستمر وغير المعوق، بما في ذلك الطرائق العابرة لخطوط التماس وعبر الحدود، وخاصة من خلال منح التأشيرات للعاملين في المجال الإنساني خلال وقت

المؤرخ في 21 تشرين الثاني/أكتوبر (S/2024/759)، وفقاً للقرار 2736 (2024).

وبينما يصير الطرفان على السعي لتحقيق نصر عسكري مستحيل، فإن وحدة البلد ذاتها معرضة للخطر مع استمرار القتال. لن يتحقق حل سياسي دائم للنزاع إلا من خلال عملية سياسية جامعة تضم مختلف الأطراف والمجتمع المدني بأكمله، مع صون تطلعات الشعب السوداني وضمن سيادة السودان ووحدته وسلامته أراضييه. وتكرر فرنسا دعمها الكامل لجهود المبعوث الشخصي للأمين العام للسودان، السيد رمطان لعمامرة، وتستعد للمساعدة في تهيئة الظروف اللازمة لتسوية للنزاع قائمة على التفاوض.

**السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أعرب عن امتناني للمديرة ووسورنو على إحاطتها، كما أشكر السيدة لويس والسيد بحر الدين على ملاحظاتها.

منذ اندلاع الأعمال العدائية في نيسان/أبريل 2023، تدهورت الحالة بمعدل ينذر بالخطر. يقف السودان على حافة جرف إنساني يتهاوى. إن النزاع المسلح المستمر يغرق البلد في فوضى عارمة ويقوض أي احتمال للاستقرار ويجعل مستقبل البلد غير مؤكد. لقد استمعنا اليوم مرة أخرى إلى تقارير تؤكد الحاجة الملحة لاتخاذ مجلس الأمن لإجراء حاسم. إن التدهور السريع في الحالة الأمنية وعمليات النزوح الجماعي إلى جانب كارثة إنسانية لا يمكن استيعاب أبعادها يؤكد الحقيقة التي لا مفر منها: لا مجال لحل عسكري للمسألة. لا يمكن أن يخرج من تلك المذبحة طرف منتصر، والسعي للحل بالقوة مآله الفشل. لن يؤدي ذلك إلا إلى إدامة عدم الاستقرار وترسيخ دورة العنف والدمار التي تتحدى أي تقدم. ولا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا بحل سياسي وشامل للجميع عن طريق التفاوض. ويجب أن يسود الحوار بدل الدمار. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى الانخراط في محادثات شاملة للجميع وصادقة ونحت جميع أصحاب المصلحة، داخل السودان وخارجه، على إظهار قيادة وعزم حقيقيين. إن التدخل الخارجي وتدفق الأسلحة بلا حسيب ولا رقيب يؤجج النزاع ويزيد من

الذي ترتكبه قوات الدعم السريع مثيرة للقلق. كما تدين فرنسا الضربات التي نفذتها القوات المسلحة السودانية ضد أهداف مدنية، وخاصة تلك التي وقعت في 9 كانون الأول/ديسمبر والتي أدت إلى مقتل أكثر من 100 شخص في سوق كيكابيه بدارفور. من الضروري أن تستأنف الأطراف الحوار وأن تتوصل إلى وقف لإطلاق نار في أقرب وقت ممكن. لقد جدد حظر الأسلحة إلى دارفور بالإجماع في أيلول/سبتمبر (انظر القرار 2750 (2024))، وندعو الجهات الفاعلة الأجنبية إلى الامتناع عن تقديم أي دعم عسكري أو لوجستي أو مالي للأطراف.

ثانياً، يجب على أطراف النزاع الامتناع لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وبشكل خاص القانون الدولي الإنساني. وندعو فرنسا جميع أطراف النزاع إلى السماح بتقديم المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن وسريع وبدون عوائق في جميع أنحاء السودان، عبر الحدود وخطوط المواجهة. وتذكر بإعلان المبادئ الذي اعتمد في 15 نيسان/أبريل في باريس خلال المؤتمر الدولي الإنساني للسودان وجيرانه. يجب حماية العاملين في المجال الإنساني، وفقاً للقرار 2730 (2024). وتشيد فرنسا بقرار السلطات السودانية الموافقة على مواصلة العمليات الإنسانية من تشاد إلى السودان عبر ادري. وقد زار وزير أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسي المنطقة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر. وأعلن عن تقديم مساعدات إضافية بقيمة 7 ملايين يورو لدعم السكان. ثالثاً، نحن بحاجة ماسة إلى بذل المزيد لحماية المدنيين. إننا ندعو قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية إلى الوفاء بالتزاماتها، على النحو الوارد في إعلان جدة. ولتحقيق هذه الغاية، تدعم فرنسا إنشاء آلية للرصد والتحقق، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، لضمان تنفيذ إعلان جدة.

وتأسف فرنسا لحق النقض الذي فرضه الاتحاد الروسي لإحباط اعتماد مشروع القرار المقدم من المملكة المتحدة وسيراليون (S/2024/826) في 18 تشرين الثاني/نوفمبر، رغم موقف الأعضاء الـ 14 الآخرين في المجلس، وخاصة الأعضاء الأفارقة. ونحن مصممون على العمل لتنفيذ توصيات الأمين العام الواردة في تقريره

ختاماً، فإن السلام ليس ملكاً للقادرين على الفوز به ولا هو امتياز للقلّة المحظوظة. وينبغي ألا يضطر أحد إلى العمل لكي يستحق السلام وينبغي ألا يُحرم أحد من فرصة العيش فيه.

**السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نعرب عن امتناننا للسيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتها. كما نشكر السيد سعد بحر الدين، سلطان دار المساليت، على ما قدمه لنا من معلومات. ونرحب بمشاركة الممثلين الدائمين للسودان ومصر وتركيا والإمارات العربية المتحدة في جلسة اليوم. وقد استمعنا إلى السيدة شايينا لويس، التي يزعم أنها "أخصائية في شؤون السودان"، التي ألقّت محاضرة كأنها مدع عام.

من المؤسف أن النزاع المسلح في السودان أصبح طويل الأمد. ولكن ما فتئت الحالة في الميدان تتغير إلى حد ما على الرغم من عدم تمتع أيٍّ من الطرفين بميزة استراتيجية. ونشهد نجاحات متفرقة للقوات المسلحة السودانية في الخرطوم والجزيرة. وتحاول في هذا السياق قوات الدعم السريع التركيز على دارفور الكبرى، مما يؤدي إلى تأجيج جديد للتوترات. وتتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وتوقفت الجهود الدولية لبدء عملية سلام بين السودانين. ولا تزال المهمة الرئيسية في هذه المرحلة تتمثل في تحقيق وقف لإطلاق النار في السودان. وبدون ذلك، فإن أية خطوات تُتخذ لحماية المدنيين وتوفير إمكانية الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية وإنقاذ النساء والأطفال من العنف لن تتسم بالفاعلية. إن طرفي النزاع وحدهما في وضع يمكنهما من التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار. ومن غير المقبول وغير المهني فرض معايير لهذه الحلول أو إجبار الطرفين على التفاوض من خلال توجيه إنذارات نهائية. وفي هذا السياق، ندعم الجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام للسودان، السيد رمطان لعمامرة، لتحقيق تقارب في مواقف طرفي النزاع. وهو يحتاج من أجل تحقيق النتائج إلى الوقت والمساحة اللازمين للعمل من دون ضغوط خارجية.

وتتأثر الحالة في السودان سلباً بالتدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية، وهو ما يجب أن يتوقف. لا يؤدي تأجيج بعض الدول للنزاع

تصعيده، مما يزعزع استقرار المنطقة ويعرقل جهود السلام الجارية. ويجب أن تدعم جميع الجهات الفاعلة الخارجية السعي إلى تحقيق السلام بدلاً من أن تعيقه.

لقد أشرنا مراراً وتكراراً إلى أن حماية المدنيين يجب أن تظل من الأولويات. ويجب الالتزام بالقانون الدولي الإنساني. لكن تتواصل الهجمات المتعمدة بلا هوادة على المدنيين، بمن فيهم العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ومقدمو الرعاية الصحية، وعلى البنية التحتية المدنية الحيوية، مما يسلط الضوء على العواقب المروعة للعنف المنفصل. ومن المؤسف أن التجويع لا يزال أيضاً وسيلة من وسائل الحرب في البلد. وأريد أن أوضح أن هذه كلها انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني تستوجب المساءلة. وهناك قواعد حتى في حالة الحرب ويجب ألا يكون المدنيون أهدافاً على الإطلاق. وندين الأعمال العدائية الواسعة النطاق التي تجتاح شمال وجنوب دارفور والخرطوم الكبرى وخارجها باستخدام القصف وشن غارات جوية على المناطق المدنية، بما في ذلك مواقع النازحين داخليا. تتحمل النساء والأطفال بوجه خاص وطأتها. وتتأكد مجدداً الحاجة الماسة إلى المساءلة على إثر الانتشار الواسع النطاق لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية وواجب أخلاقي لبذل المزيد من الجهد باستخدام كل الأدوات الدبلوماسية المتاحة. ولا يمكن للسلبية أن تكون خياراً مطروحاً. ويجب علينا، نحن أعضاء المجلس، أن ننهي انقساماتنا ونتخذ إجراءات جريئة وحاسمة. يُظهر التاريخ أن بإمكاننا أن نغير مجرى النزاع، حتى في أسوأ النزاعات، عندما نقف إلى جانب حماية المدنيين واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. ويجب أن تكون رسالتنا إلى الطرفين المتحاربين واضحة وموحدة. يجب أن يوفقا أعمالهما العدائية ويلتزموا بالمفاوضات ويعطيا الأولوية لحماية المدنيين. وسلوفينيا على استعداد للعمل عن كثب مع جميع أعضاء المجلس والشركاء الآخرين لدعم مستقبل يسوده السلام والعدالة والاستقرار في السودان.

قررت الانفصال عن الجيش واستخدام القوة لإثبات أحقتها في السلطة. إنهم يحاولون باستمرار إصاق صفات بالقيادة السودانية ويطلقون عليها بازدراء اسم "السلطات" بدلاً من "الحكومة". ولا يدل هذا الأمر على استمرار انحيازهم فيما يتعلق بالشأن السوداني فحسب، بل إنه يتيح أيضاً إمكانية التفكك. ونرفض بشدة هذه التهج لآننا نرى أن سيادة بلد صديق ووحدته وسلامة أراضيها ليست كلمات جوفاء وبالتأكيد ليست ورقة مساومة. ونعتبر مجلس السيادة الانتقالي أعلى هيئة حاكمة شرعية في السودان قادرة على ضمان قدرة مؤسسات الدولة على الصمود واستمرارية الحكم.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قرر زملائنا الأمريكيون أخيراً إرسال مبعوث خاص، توم بيريلو، إلى بورتسودان للتواصل مع رئيس مجلس السيادة الانتقالي، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، بعدما استوعبوا على ما يبدو أنه لا يوجد بديل لتلك السياسة. بيد أن مبعوث الولايات المتحدة انحصرت مساهمته، على حد علمنا، في إلقاء محاضرات وإبداء آراء متحيزة بشأن الحالة الإنسانية في السودان. ومن المؤسف أن زملائنا اختاروا، بدلاً من تيسير الحوار في السودان، زيادة الضغط على البلد تدريجياً ومنهجياً فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية والحقوقية وغيرها. وهو تحديداً ما يطيل أمد النزاع. وينبغي أن نتذكر أن السودان قد جرب بالفعل مجموعة الأدوات الكاملة المتاحة لمجلس الأمن، بما في ذلك عملية لحفظ السلام وبعثة سياسية خاصة. وهم على دراية مباشرة بماهيتها وكيفية عملها ومدى "فاعليتها".

كما يخضع البلد لنظام جزاءات فرضه مجلس الأمن، تقام بسبب القيود الأحادية الجانب غير المشروعة التي لم يكن لها أي تأثير على الإطلاق. ولم يلحظ الهدوء والاستقرار في السودان إلا في تلك اللحظات النادرة التي تُرك فيها البلد في سلام وسمح للحكومة أن تقرر بنفسها كيف تصوغ سياستها الداخلية والخارجية. ونشدد على أن روسيا ستقف في وجه أي تلاعب من قبل زملائنا الغربيين بالقيود المفروضة على السودان وسنواصل الدعوة إلى رفع نظام الجزاءات عن دارفور مع عودة الحالة في البلد إلى طبيعتها. ويجب ألا يعيق النظام التقييدي لمجلس الأمن الجهود التي تبذلها حكومة السودان لتعزيز الأمن الوطني ووضع حد للعنف.

من الخارج ومحاولتها تنفيذ مخططات لترتيبات سياسية مريبة في السودان إلا إلى تقام محنة عامة السودانين. لقد رأينا بوضوح بالفعل الضرر الذي أحدثته هذه الأساليب في السياسات الشائنة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والتي أصبحت الآن في طي النسيان على نحو مخز. وهناك شيء واحد مؤكد وهو أن أي مبادرة لاستعادة السلام في البلد من دون المشاركة الكاملة لبورتسودان غير قابلة للتطبيق. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.9786/S)، استخدمت روسيا حق النقض ضد مشروع القرار S/2024/826 الذي قدمته المملكة المتحدة وسيراليون بشأن السودان والذي تعارض مع القانون الدولي من حيث تفويضه الدور المشروع للحكومة في حماية مصالح بلدها وحدوده. ونؤكد على أننا سنواصل التصدي بحزم لأي محاولات للتعدي على سيادة بلد صديق لنا ومنع اتخاذ قرارات انفرادية وغير قابلة للتطبيق مصممة لدعم قوى سياسية فقدت سلطتها عند الشعب السوداني ولتحقيق مخططات لا تستجيب للحقائق على أرض الواقع.

ونرفض رفضاً قاطعاً تلميحات البلدان الغربية ومنابرها الإعلامية التي تزعم أننا نجاري طرفي النزاع في محاولة لتحقيق مكاسب مما يحدث في السودان لصالحنا. وما فتئنا ندعم إطلاق حوار بين السودانين في أقرب وقت ممكن، مع إشراك القوى السياسية السودانية التي تحظى بدعم قطاعات واسعة من الشعب وتسعى إلى توحيد البلد. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الشعب السوداني قادر على حل مشكلاته الداخلية باستقلالية وينبغي له ذلك. ومن الأهمية بمكان إشراك جميع القوى السياسية المؤثرة والمجموعات العرقية والدينية الرئيسية في البلد لتكون هذه العملية شاملة للجميع. وبدلاً من توجيه اتهامات لروسيا لا أساس لها من الصحة، فإننا نحث الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن على دعم تلك السياسة المتوازنة والتخلي عن تطلعاتهم الضيقة وقصيرة النظر التي لا تؤدي إلا إلى تدهور الحالة في السودان.

ولا أتذكر أن زملائنا الأمريكيين أو البريطانيين أو الفرنسيين طرحوا أي مقترحات جادة في الآونة الأخيرة لتسوية النزاع في السودان. ولا نسمع سوى الانتقادات التي تساوي بين حكومة البلد والقوى التي

ونشير مع الأسف إلى أن الحالة الإنسانية في السودان لا تزال مزرية. فحوالي ثلاثة أرباع مرافقه الطبية متوقفة عن العمل، وهناك نقص في الأدوية، كما إن ثلثي السكان لا يحصلون على الرعاية الصحية، في حين وثق انتشار أمراض خطيرة. ولا يزال هناك تحد كبير قائم فيما يتعلق بعدم تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية في البلد، التي لم تمول سوى بنسبة 60 في المائة. ويجب على وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركائها التركيز على تحسين الكفاءة في توزيع المساعدات على المحتاجين. وذلك تحديدا ما يجب أن يحظى بالأولوية، بدلاً من الشكوى في المجلس والمحافل الأخرى من عدم تعاون الحكومة السودانية على النحو الواجب. وأود أن أشير إلى أن بورتسودان فتحت عدداً من المعابر الحدودية البرية والمطارات وطرق الشحن البحري لإيصال البضائع، بما في ذلك معبر أدري الحدودي المعروف، الذي منحه الحكومة تمديداً لاستخدامه رغم مخاوفها الكبيرة بشأن المخاطر الأمنية الوطنية. كما يجب على العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية إيلاء الأولوية للتدابير الرامية إلى تعزيز القوة الشرائية للسكان، بما في ذلك بإصدار سندات خاصة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

**السيد محمد (السودان):** نشكر رئاسة المجلس، بما في ذلك الوزير أنتوني بلينكن، على عقد هذه الجلسة رفيعة المستوى بشأن التطورات في السودان. وأشكر السيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتها الضافية، والسيدة الأستاذة شاينا لويس على إحاطتها، وبالأخص تثبيتها انتهاكات قوات الدعم السريع، وكذلك شهادة السلطان سعد بحر الدين، سلطان دار مساليت في دارفور، الذي قطعت شهادته قول كل خطيب فيما يتعلق بجرائم الدعم السريع.

نشكر الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة في مجال الإغاثة والبحث عن حل لوقف الحرب وانخراطها الإيجابي، الذي تعاضم مؤخراً، مع السودان. فقد فاقت جملة ما خصصته للإغاثة الإنسانية بليون دولار. وواصلت وزارة الخارجية الأمريكية بشكل منظم إداناتها لفظائع وجرائم ميليشيا الدعم السريع وطلبت منها رفع الحصار عن مدينة الفاشر، وقد بذلت مساع في الكونغرس لتجريم الدعم السريع ووقف تصدير السلاح إلى الإمارات العربية المتحدة وكذلك انخراط وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والمبعوث الأمريكي مع حكومة السودان والزيارات التي قاما بها. كل ذلك يجد منا الشكر.

سيظل السودان منخرطاً مع جهود المجتمع الدولي ومجلس الأمن والجهود الإقليمية بشأن أفضل السبل لوقف الحرب. إن حكومة السودان تجدد التزامها بحماية المدنيين. والاعتداءات الإرهابية والمذابح والجرائم التي ترتكبها الميليشيا المدعومة من المرتزقة الأجانب، الذين

واستناداً إلى بيانات زملائنا في مجلس الأمن وأماكن أخرى، تخصص أموال وموارد كبيرة للسودان. لذلك من المثير للدهشة أن الحالة في البلد نفسه وحالة الأعداد المتزايدة من اللاجئين والنازحين في الدول المجاورة تزداد تدهوراً. ونأمل أن تستخدم الأموال الإضافية التي حولت بالفعل أو المخصصة للسودان لتلبية احتياجات السكان المحتاجين، بدلاً من دعم خطط الإصلاح الديمقراطي في البلد على أساس القوالب الغربية. فالديمقراطية والازدهار لا يمكن شراؤهما وبيعهما كالبضائع في المتاجر.

ونود أن نناشد بعض أعضاء المجلس أن يكون لديهم الحس السليم للاعتراف بأنه لا يوجد سبيل للمضي قدماً سوى التعامل مع الحكومة المركزية. والبديل هو التحريض الضمني على العنف وإطالة معاناة السكان. ونعتقد أن قيادة السودان تدرك تماماً أن تحقيق الاستقرار في البلد مرتبط بشكل مباشر بالانتقال السلمي. ونحن نعلم أن لدى الحكومة مبادرات ذات صلة قيد الدراسة من أجل تنفيذ تلك

14 978 إذنا تمت المصادقة عليه، وتم تقديم طلبات حركة شاحنات الإغاثة بين الولايات والمحليات وعبر معبر أدري والطينة - التي بلغت 28 700 طلب وقد تم الوفاء بها بأكملها. إن الإشارة إلى أن تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعامي 2023 و 2024 لا ترقى إلى مستوى الطموح الذي يؤدي إلى تخفيف المعاناة الإنسانية. وبناء عليه تأمل الحكومة في أن تحظى خطة العام 2025 بالتمويل الكافي لتخفيف الأزمة الإنسانية.

وتم تناول مسائل ملحة تتمثل في حماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية والتمويل الإنساني. وأكد السيد فليتش غبطته لزيارة السودان والإطلاع على الموقف ميدانياً وسماع أصوات المتأثرين والنازحين لتكتمل الصورة لديه، خاصة وأنه يزور السودان لأول مرة في أول زيارة بعد استلام منصبه الجديد. وأكد على العمل والتعاون المشترك مع حكومة السودان من أجل المساهمة في زيادة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2025. وشكر حكومة السودان على تيسير زيارته للسودان وتسهيل إجراءات العمل الإنساني للشركاء، والتطلع للمزيد من التعاون والتنسيق. كما تمت مناقشة أهمية وضرة إدانة مليشيات الدعم السريع المتمردة لقيامها بخروقات حماية المدنيين، مما يردع تلك المليشيات عن التمادي في فعلها.

لقد تطرق الجميع إلى التدخل الخارجي الذي نعلمه ويتم على النحو التالي: هناك المزيد من الأدلة التي برزت مؤخراً بشأن تزويد المليشيات بالدعم العسكري واللوجستي عبر دول الجوار براً وجواً، واستخدام خمسة مهابط سرية في مدينة نيالا جنوبي دارفور، بجانب المهابط الترابية المؤقتة، مستغلة حالة الحرب التي رعتها ومولتها وعملت قصداً أو رصداً على تفاقمها واستمرارها دولة الإمارات. وأكد الخبراء الذين أعادوا تقرير رويترز مؤخراً أن رواية تلك الدولة عن نقل عشرات الأطنان من المساعدات إلى اللاجئين السودانيين في شرقي تشاد تدحضه أدلة توالي الرحلات الجوية المنتظمة من أراضيها إلى مطار أم جرس. ولقد تم الحصول على فيديو يكشف الصناديق والحاويات المعدنية التي تحمل علم تلك الدولة وتم فحصها من ثلاثة خبراء أسلحة، وُجدت مكدسة على منصات منخفضة، مما يرجح احتواؤها على أسلحة أو ذخيرة. لقد أثرت هذه الشحنات المطردة

أشار إليهم وثبت تهمتهم سلطان دار مساليت، تتطلب أن يدعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي حكومة السودان للتصدي لهذا العدوان، مع الحرص على تنفيذ القرار 1591 (2005) بشأن دارفور والقرار 2736 (2024) المتعلق بالملكية الوطنية لصنع السلام ووقف الحصار عن الفاشر والمدن الأخرى.

وستكون هناك عملية سياسية شاملة يتم ابتدارها بعد وقف الحرب وأن لا دور لها في مستقبل السودان مع التأكيد على الالتزام بعدم الإفلات عن العقاب بحق المنتهكين وسفاكي الدماء وتعزيز المسار العدلي الوطني. ولذلك فإن الديمقراطية جزء أصيل في الثقافة السودانية، وسترون ما سيفعله الشعب السوداني في الانخراط فيها وفي تعزيز مساراتها وفي تعزيز وحدته الوطنية التي نأمل من المجتمع الدولي أن يعززها.

وستكفل حكومة السودان ضمان توصيل المساعدات الإنسانية وتطالب بزيادة حجمها وقد فسرنا ذلك وفصلناه في كل جلسات مجلس الأمن التي فاقت الخمسين جلسة. وخلال زيارة نوم فليتش ووفده ولقائه بحضور منسقة الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة المعنية بالسودان مع مفوضية العون الإنساني تم تناول برنامج عمل مشترك، حيث أبدا السيد فليتش استعداداته للتعاون مع حكومة السودان للتغلب على تحديات العون الإنساني. قد تم تأكيد الالتزام بتيسير إجراءات العمل الإنساني بمنح التأشيرات وأذونات التحرك الداخلي وتصاريح الدخول وتوصيل المساعدات الإنسانية وإقامة مراكز الإيواء وتوسيع نطاق العمليات الإنسانية. ومن جملة 4 000 طلب تأشيرة دخول تمت المصادقة على 3 980 وتبقى البت في 20 فقط.

كما تم التأكيد على الإلمام بمجهودات الحكومة في فتح المعابر للأغراض الإنسانية التي بلغت 12 معبراً حدودياً وجوياً وبحرياً وبرياً، فصلناها من قبل، لإيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين. كما قامت بفتح معبر أدري وتمديد فتحه لثلاثة أشهر أخرى رغم المحاذير الأمنية من استخدام المعبر لأغراض تضر بالأمن القومي. لقد تم استعراض الجهود الحكومية لتوفير وإيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين، وبلغت جملة أذونات التحرك الداخلي للمنظمات الإنسانية

وهذا المدفع استخدمته الميليشيات خلال الأسبوع الماضي لضرب حافلة ركاب في مدينة أم درمان في 10 كانون الأول/ديسمبر، مما أدى إلى مقتل 65 مدنياً.

وأما بشأن المرتزقة الكولومبيين، فقد شارك منهم ما يبلغ 160 فرداً إلى جانب ميليشيات الدعم السريع في دارفور ضمن محاولات المتكررة لتعديل ميزان القوى العسكري لصالحها. حيث وثقت صحيفة وول ستريت جورنال أن الشركة التي استخدمتهم مقرها في أبوظبي، وأنها تعمل نيابة عن الحكومة الإماراتية وتقوم بعمليات التجنيد الأمني المسلح، وأن المرتزقة جاؤوا لدعم العمليات النوعية للميليشيات مثل القنصاة والإشراف على المسيرات وعمليات الأمن السيبراني. وأن المدعو كريستيان لومبانا مونكابا سافر من بوغوتا إلى دبي في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2024، حسب تفاصيل جواز سفره. ويجدر بالذكر أن وزير خارجية كولومبيا اتصل بوزير الخارجية السوداني ليقدم اعتذاراً رسمياً، وأن المرتزقة الكولومبيين تعرضوا لعملية خداع. وسبق أن أشرنا إلى دخول الآلاف منهم عبر أفريقيا الوسطى إلى مناطق فوربرنقا وهبيلا ومعبر دري.

إن لدينا مطلوبات. أولاً، نطالب بوقف تدفقات السلاح إلى الميليشيات التي تزودها بها تلك الدولة والشركاء الإقليميين، وهي السبب الوحيد في استمرار النزاع. ولذلك لا بد من وضع حد لذلك التدخل السافر الذي ينتهك الميثاق والتعدي على السيادة والقانون الوطني ويتعارض مع حفظ الأمن والسلام الدوليين.

ثانياً، يجب تصنيف الميليشيات كمجموعة إرهابية متعالية عرقياً، كما شرح سلطان قبيلة المساليت، لأنها تعتدي على المدنيين بدوافع عرقية بحتة وتتهب ممتلكاتهم وتسرق قوتهم وتحاصر مدنهم وقراهم.

ثالثاً، يجب انسحاب ميليشيات الدعم السريع إلى مناطق تجمّع تخصص لهم تحت إشراف الأمم المتحدة، وإخلائهم للمنازل التي يحتلونها لتسهيل عودة المواطنين إلى ديارهم في العاصمة المثلة بموجب التزامات جدة.

رابعاً، يتعاون السودان مع الأمين العام في الجهود الدبلوماسية التي يتولاها مبعوثه الخاص ويتعاون مع الاتحاد الأفريقي والهيئة

على مسار وميزان الحرب بتطويل أمدتها وتوسيع نطاقها وفاقت من حجم جنایات وفضائح ميليشيات الدعم السريع، والتي جعلت من تقتيل المدنيين عبر الصواريخ والطائرات المسيّرة حرفة لها. لقد أكد الخبراء أن الحرب ما كان لها أن تستمر وتستمر بدون الدعم الإماراتي مما مكن الميليشيات من شن الهجمات الممنهجة. وكشف التقرير الصادر في كانون الأول/ديسمبر الجاري عن 170 رحلة جوية بدأت من الإمارات العربية المتحدة قاصدة مطار أم جرس، و 75 في المائة منها تتفدها شركات نقل جوي أثبتت المعلومات الجوية والوثائق التي تولت وكالة رويترز مراجعتها أنها كانت تحمل شحنات أسلحة إلى أحد أمراء الحرب في جنوب ليبيا التي باتت منفذاً للمرتزقة إلى شمال دارفور.

ويؤكد الخبراء المختصون بالنزاعات أن الدعم اللوجستي يؤدي بالضرورة إلى كسب الحروب، وقد استخدمت الإمارات هذه الشبكة الجوية لتسهيل حصول قوات الدعم السريع على الأسلحة بشكل منظم، مما أدى إلى تغيير ميزان القوى في النزاع السوداني بإطالة أمد الحرب ومضاعفة الإصابات وسط المدنيين. وأورد التقرير أن عنصراً تشادياً من القوات الأمنية يعمل في أم جرس أكد لهم وصول طائرات تحمل صناديق شبيهة بتلك التي تستخدمها وحدات تشادية لنقل الأسلحة. وأن الوحدة التي يعمل بها مسؤولة عن حراسة الصناديق إلى الحدود السودانية، حيث يتم تسليمها إلى مقاتلي قوات الدعم السريع. وهناك وثيقة بالمسح الضوئي، صادرة عن شركة تتبع لوزارة الدفاع بأبو ظبي بأن 350 حاوية معدات وشاحنات عسكرية يتم تمريرها عبر ميناء دولة أفريقية وتنتهي في تشاد، حيث وصل 72 منها إلى ميناء تلك الدولة ونملك الأدلة على ذلك وهي تتخذ طريقها إلى الحدود السودانية. ولقد نشر حساب مختبر البحوث الإنسانية بجامعة بيل مؤخراً على منصة (إكس X) تقريراً عن عمليات القصف المدفعي التي تستهدف بها ميليشيات الدعم السريع منذ أيار/مايو الماضي مدينة الفاشر والمدنيين والمرافق الطبية والبنى التحتية. وأوضحت صور الأقمار الصناعية مدافع من طراز (AH4) عيار 155 ملم الثقيلة التي نصبته الميليشيات شرق مدينة الفاشر، وهو سلاح لا يتوفر للقوات المسلحة السودانية. وأن الجيش الإماراتي يستخدم ذلك المدفع منذ عام 2019.



تركيا أهمية قصوى لوحدة السودان وسلامة أراضيه وسيادته واستقلاله عن التدخل الخارجي. ونؤيد كل الجهود المخلصة التي يبذلها المجتمع الدولي لتخفيف معاناة الشعب السوداني وتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية. وفي هذا السياق، تواصل تركيا تقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوداني. فقد وصلت مؤخراً ثلاث سفن مساعدات تركية إلى بورتسودان، حيث أوصلت حوالي 8 000 طن من المساعدات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، يستمر المستشفى التركي في نيالا - عاصمة جنوب دارفور - في العمل على الرغم من الظروف الصعبة والمضنية. إن وجودنا المستمر في بورتسودان على مستوى السفراء هو شهادة واضحة على تصميمنا على الوقوف مع حكومة وشعب السودان.

لقد أصبح أمن أفريقيا واستقرارها وازدهارها أكثر هشاشة نتيجة للآثار الشاملة للأزمات الحالية. ولن يتسنى إيجاد حلول طويلة الأمد إلا إذا عولجت الأسباب الجذرية الداخلية والخارجية على نحو سليم. لذلك، ولمساعدة الشعب السوداني، يجب أن نركز على أسباب المرض وليس على الأعراض وحدها. يجب أن يتوقف القتال في السودان على الفور. في خضم الأزمات والتحديات العالمية المتزايدة، يجب ألا ندع السودان يغيب عن اهتمام المجتمع الدولي ويجب أن نعمل معاً لإقناع الأطراف بالتوصل إلى حل تفاوضي. للأسف ومع كل يوم يمر، ستستمر آفاق إنهاء النزاع في التضاؤل ما لم يتم تبني طريقة تفكير جديدة تقوم على التواصل مع الحكومة في بورتسودان. إننا نؤيد العناصر الواردة في إعلان جدة باعتبارها عناصر أساسية لإنهاء النزاع. لذلك فإننا نقف مع نهج الحكومة السودانية القائم على المبادئ في تحديد إعلان جدة باعتباره النقطة المرجعية الرئيسية للمضي قدماً.

وتحشد تركيا مواردها لدعم رغبة البلدان الأفريقية في تحقيق السلام الدائم والديمقراطية الحقيقية والتنمية المستدامة والرفاه. وباعتبارنا شريكاً استراتيجياً للاتحاد الأفريقي، فإننا نقيم شراكة كلية وشاملة للجميع وعلى قدم المساواة تقوم على الاحترام المتبادل. وقد أدى تعميق العلاقات على جميع المستويات إلى إيجاد ثقة متبادلة بما مهد الطريق لجهود الوساطة في معالجة الخلافات بين البلدان

الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) ضمن سياق تنشيط خطة حماية المدنيين الوطنية المتعددة الأغراض بمواصفات الملكية الوطنية، والمذكورة في القرار 2736 (2024). وسوف يقدم السودان إلى المجلس خطة وطنية لحماية المدنيين في الشهر القادم. ونطلب من مجلس الأمن أن يدعم هذه الخطة الوطنية لحماية المدنيين.

ختاماً، إننا نطالب بتفعيل كل ما من شأنه أن يقوي القدرات في الحفاظ على أمن وحماية المدنيين، وأن يتم اعتماد ذلك ضمن الملكية السودانية لصنع السلام. ونطالب بتشكيل آلية رصد للانتهاكات، وبالأخص اعتداءات مليشيات الدعم السريع والمرتبقة الأجانب الذين تكاثروا في الآونة الأخيرة، واعتماد التكنولوجيا للقيام برصد الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وتقديم الدعم للمحاكم المحلية والولائية لفرض القانون ومحاكمة الجنايات القانونية، وتقديم التدريب اللائم لعناصر الشرطة السودانية فيما يتعلق بحماية المجتمعات المحلية، وبالأخص في المناطق التي تتعرض لاعتداءات وانتهاكات قوات الدعم السريع باعتبارها مناطق تتعرض لعدوان مفتوح وممنهج لزعة الاستقرار، مما يفاقم من حدة ونوعية النزاع وتوسيع نطاقه لتصبح حرباً أهلية وفق مخطط مليشيات الدعم السريع وراعياتها في الإقليم. ختاماً، ندعم دعم عمليات التصالح وبناء السلام الأهلي تحت إشراف القيادات الأهلية والقبلية والطرق الصوفية ورجال الدين والنساء والشباب المنحازين لتعزيز السلام الأهلي لدرء خطاب الكراهية والتوترات الإثنية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد يلدز (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر المديرية ووسورنو والسيدة لويس والسيد بحر الدين على إحاطاتهم القيمة.

لقد تحول النزاع المسلح في السودان في عامه الثاني إلى كارثة إنسانية. وتشير الأرقام الأخيرة إلى وضع مزرٍ للغاية، حيث نزح أكثر من 11 مليون شخص وفقد مئات الآلاف حياتهم. وبسبب النزاع، دُمرت البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك العديد من المرافق الصحية. وتشعر تركيا بقلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية واستمرار النزاع. وانطلاقاً من العلاقات العريقة والمتجذرة مع السودان وشعبه، تولى

مستقبل بلدهم من أجل مرحلة ما بعد وقف النزاع تحقيقاً لطموحات الشعب السوداني الشقيق. كما شاركت مصر في مختلف المسارات والمبادرات الرامية لتحقيق وقف إطلاق النار. ودعمت كل جهد صادق من شأنه حقن دماء السودانين ووقف سيل حالات النزوح الداخلي واللجوء إلى دول الجوار والتي تحملت العبء الأكبر جراء تفاقم الأزمة. ويعد التحالف من أجل الحياة والسلام في السودان من أبرز المسارات التي تتخرط مصر فيها تحقيقاً لهذه الأهداف.

وفي إطار مواصلة مصر لجهودها الرامية لتوفير الدعم للأشقاء السودانيين لمساعدتهم على الخروج من أزمتهم، فقد زار السيد وزير الخارجية والهجرة بورتسودان بداية الشهر الحالي حيث استقبله السيد الرئيس عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني، كما التقى السيد وزير الخارجية بمختلف القيادات والقوى السودانية. وتم خلال الزيارة تناول الجهود المشتركة لتسوية الأزمة في السودان وبناء الثقة مجدداً بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة. وبحث التبعات الإنسانية الناجمة عن طول أمد الأزمة أخذاً في الاعتبار استقبال مصر لأكثر من 1,2 مليون شقيق سوداني فارين من النزاع. وتؤكد هنا الحرص التام على تقديم كافة سبل الرعاية والخدمات والدعم لأشقائنا السودانيين والملاجئين وملتزمي اللجوء في إطار ما يربط بلدينا وشعبينا الشقيقين من صلات أخوة ووحدة مصير.

بمناسبة اجتماعنا اليوم تود مصر التأكيد على ما يلي.

أولاً، إن استعادة الأمن والاستقرار في السودان له محددات معلومة للجميع. ولا يصح الحياد عنها. وتبدأ بالعمل الجاد والفعال لتحقيق وقف شامل لإطلاق النار، فهو السبيل الوحيد لضمان حماية المدنيين.

ثانياً أهمية احترام سيادة وحدة السودان، واتخاذ التدبير الكفيلة بوقف تدفقات السلاح ودعم دور مؤسسات الدولة السيادية وعدم المساواة بينها وبين أي كيانات ناشئة دون الدولة بما في ذلك الميليشيات المسلحة.

ثالثاً، ضرورة تنسيق المبادرات الإقليمية والدولية لحل الأزمة تجنباً لتشتيت الجهود. في هذا السياق تدعم مصر الأمين العام ومبعوثه الشخصي السيد رمطان لعمامرة في بذل الجهد في هذا المسار

الأفريقية. واستناداً إلى تلك التجربة، فإننا مستعدون للمساهمة بشكل أكبر في تحقيق الاستقرار والأمن في شرق أفريقيا من خلال المبادرة أو المشاركة في جميع العمليات السياسية، إلى جانب أنشطتنا الإنسانية في السودان. وقد نقل الرئيس أردوغان عزم تركيا واستعدادها في هذا الصدد إلى رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان، الفريق أول البرهان، خلال مكالمة هاتفية أجراها معه مؤخراً. وأود أن أكرر دعوة تركيا لكلا الجانبين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لمنع المزيد من إراقة دماء المدنيين وإلحاق الأذى بهم. ولذلك نحث المجتمع الدولي على توسيع جهوده لا لمعالجة الأزمة الإنسانية في السودان فحسب، بل وأيضاً التحديات السياسية التي تواجه البلد.

وستحق شعب السودان إنقاذه من قبضة العنف والموت بأن تتحى جانباً المخاوف والمصالح التي تؤدي إلى اليأس. وتؤكد تركيا من جديد دعمها القوي لشعب السودان وتدعو المجتمع الدولي إلى زيادة جهود المساعدات الإنسانية وجهود الوساطة السياسية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

**السيد محمود (مصر):** كل الشكر لكم سيدي الرئيس على عقد تلك الجلسة المهمة. وكل التقدير لمقدمي الإحاطات على إحاطاتهم القيمة.

نجتمع اليوم مع مرور عشرين شهراً منذ اندلاع الأزمة السودانية، تلك الأزمة التي كشفت مدى عجز منظومتنا الدولية عن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف الحروب ومنع التدخلات الخارجية في شؤون الدول واحترام سيادتها ودعم مفهوم الدولة الوطنية وحماية مؤسساتها.

وتؤكد مصر من هذا المنبر تضامنها الكامل مع الشعب السوداني الشقيق في محنته وحرصها التام على استعادة السلم والأمن والاستقرار في السودان صوناً لمقدرات شعبه، وذلك انطلاقاً مما يربطنا من صلات دم وجوار وأخوة وتاريخ ومصير مشترك. وإدراكاً لأهمية تهيئة المناخ لاستعادة الأمن والاستقرار في السودان من خلال عملية سياسية بملكية وقيادة سودانية خالصة، فقد استضافت مصر في تموز/يوليه الماضي المؤتمر الشامل لكافة القوى السياسية المدنية في السودان وبما يوفر لهم المجال المناسب للتعبير عن رؤيتهم بحرية تامة ورسم

التحرك بفعالية وجدية لمساعدته على تجاوز أزمته بشتى السبل. وهو ما يستدعي تضافر جهود المجتمع الدولي الصادقة لاستعادة الأمن والاستقرار في السودان. وتحذر مصر من مساعي البعض لفرض تصورات بعينها على الواقع السوداني الصعب، مع استمرار دعمنا الكامل للتوافقات الوطنية بدعم من الجهود الإقليمية والدولية المخلصة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

**السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بشكر وزير الخارجية بلينكن والولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المهمة بشأن الأزمة الإنسانية في السودان، وأرحب بقيادته المستمرة في معالجة الحالة المفجعة. وبعد أكثر من 18 شهرا من النزاع، نشهد كارثة من صنع الإنسان تزداد حدتها يوما بعد يوم. وهناك أربع مجالات رئيسية تتطلب اهتماما عاجلا.

أولاً، إن أكثر السبل فعالية لحماية المدنيين هي تنفيذ وقف فوري ودائم لإطلاق النار. وتدعو دولة الإمارات العربية المتحدة الأطراف المتحاربة إلى وقف الأعمال العدائية وتقديم مصلحة الشعب السوداني على أهدافها العسكرية. ويجب عليها الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والتزاماتها بموجب إعلان جدة. ولا بد من محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات.

ثانياً، ينبغي إيصال المساعدات الإنسانية إلى السودان بصورة منهجية لا على نحو تدريجي، ويجب وضع حد لاستخدام التجويع كسلاح. وأظهرت التطورات الأخيرة أنه حيثما وجدت الإرادة السياسية، يمكن وصول المساعدات الإنسانية. ويشكل تمديد تصريح المرور عبر معبر ادري الحدودي تطوراً إيجابياً، ونرحب بدخول المساعدات إلى مخيم زمزم. ويجب أن تكون الرسالة الموجهة إلى الأطراف المتحاربة واضحة. فعليها ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن ودون عوائق إلى جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها، فضلاً عن حماية العاملين في المجال الإنساني. ويجب أن يتوقف منع المساعدات والاعتداء على من يقدمونها.

وتوظيف المساعي الحميدة مع كافة الأطراف في سبيل تحقيق الوقف الفوري لإطلاق النار. وتلتزم مصر بالعمل على تحقيق ذلك على صعيد مختلف المسارات المتاحة.

رابعا ضرورة مضاعفة جهودنا المشتركة لكي لا تتحول الأزمة السودانية من أزمة إقليمية تقتصر تبعاتها على دول جوار السودان وأفريقيا إلى أزمة تهدد السلم والأمن الدوليين بالمزيد، والتي قد يكون من مظاهرها تهديد أمن الملاحة في البحر الأحمر أو تنامي معدلات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا أو تحول السودان لا قدر الله إلى حاضنة لجماعات قد تنضم إلى المجموعات المنفلتة أو الميليشيات المسلحة في السودان.

خامساً، حتمية وفاء المانحين الدوليين بتعهداتهم لتحسين الوضع الإنساني في السودان وسد الفجوة المالية ذات الصلة. وتوفير الدعم لدول الجوار الأكثر تضرراً من انعكاسات الأزمة بما يمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها في تقديم يد العون للأشقاء السودانيين خلال تلك المحنة الراهنة. ونرحب هنا بما أعلنته الولايات المتحدة اليوم بخصوص تخصيص 230 مليون دولار إضافي للدعم الإنساني في السودان.

سادساً، تكثيف جهود بناء الثقة مجدداً بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة، باعتبار ذلك ركناً أصيلاً لنجاح الجهود الدولية. ولا يفوتني الإشارة بقرار الحكومة السودانية فتح معبر أدري الحدودي لتيسير نفاذ المساعدات الإنسانية وغيره من المعابر، وكذا إنشاء مستودعات إنسانية في الدمازين وكادقلي ودنقلا والسماح بالطائرات الإنسانية بما يخفف أعباء معاناة الشعب السوداني الشقيق.

سابعاً، ندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للاستفادة من المنافذ التي حددتها الحكومة السودانية لإدخال المساعدات الإنسانية، والعمل على تجاوز أي مصاعب في هذا الخصوص، مع التأكيد على ضمان عدم توظيف فتح تلك المنافذ لتميرير أي نفاذ للسلاح إلى الميليشيات والجماعات المسلحة.

إن الوقت ليس في صالح أي طرف، ولا يستقيم بأي حال من الأحوال أن تستمر وتتصاعد معاناة شعب السودان الشقيق دون

دولة الإمارات العربية المتحدة، ونحن نرفض رفضاً قاطعاً الاتهامات التي سمعناها هنا اليوم والتي لا تستند إلى أساس. وسنواصل الوفاء بالتزاماتنا بموجب جميع قرارات مجلس الأمن والعمل البناء مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان. فكل واحد من الادعاءات التي سمعناها من ممثل السودان يرمي إلى صرف الانتباه عن عدم رغبة القوات المسلحة السودانية في المشاركة في محادثات السلام التي يمكن أن تؤدي إلى حكم مدني في السودان. ويمكنهم توجيه أصابع الاتهام إلى أي اتجاه يريدون، ولكن ذلك لا يغير الحقيقة الأساسية وهي أن هدفهم هو الاستيلاء على السلطة في السودان من خلال فوهة البندقية، بغض النظر عن التكلفة التي سيتحملها شعب السودان.

إن لدولة الإمارات العربية المتحدة روابط تاريخية مع الشعب السوداني وسنواصل الوقوف إلى جانبه. والأطراف المتحاربة هي وحدها القادرة على وضع حد للعنف وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، والالتزام بعملية سياسية حقيقية تفضي إلى حكومة يقودها مدنيون. فتكلفة التقاعس عن العمل بكل بساطة باهظة للغاية، والمدنيون السودانيون هم من يدفعون الثمن.

رُفعت الجلسة الساعة 16/05.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثالثة. يجب على المجلس أن يستخدم جميع أدواته للضغط على الأطراف المتحاربة لمعالجة الحالة الإنسانية المتردية في الميدان وإجبارها على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. ويجب النظر بجدية في تمكين إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود وعبر خطوط التماس.

أخيراً، يجب ألا نغض الطرف عن التأثير الجنساني لهذه الحرب، حيث تمثل النساء والفتيات أكثر من نصف النازحين ويتعرضن للعنف الجنسي على نطاق واسع. ومن الأهمية بمكان أن ندمج وجهات نظر النساء والفتيات في استجابتنا ونشجعها. لهذا السبب تقود دولة الإمارات العربية المتحدة مبادرة لإبراز وجهات نظر المرأة السودانية في إطار مجموعة "متحالفون من أجل تعزيز إنقاذ الأرواح والسلام في السودان".

وخلافاً للادعاءات التي لا أساس لها التي قُدمت في القاعة اليوم، تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة من جديد أنها لا تقدم الدعم لأي من الأطراف المتحاربة. ومن المؤسف للغاية أن يستغل ممثل السودان مرة أخرى جلسة مهمة للمجلس من أجل محاولة التهرب من المسؤولية عن الكارثة الإنسانية في الميدان بإطلاق ادعاءات لا أساس لها بشأن